تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى

عرض: محمد عبد العزيز عيد*

يعتبر ضعف التمويل المخصص للبحوث والاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومى من الأسباب الرئيسية فى فشل جامعاتنا فى تحقيق أهدافها، كما أن ضعف التمويل اللازم للجامعات قد أدى لعدم قدرتها على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس، مما أدى لتدهور نوعية التدريس بشدة فى مؤسسات هذه المرحلة ، إذ أن الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يكرسون معظم أوقاتهم للأعمال الخارجية من أجل الحصول على أجر إضافى مما أدى لانحدار مستوى خريجيها بشكل خطير، وعدم مسايرتها لمتطلبات العصر الحديث ، وعدم قدرتها على إعداد أجيال من الشباب القادر على المنافسة فى سوق العمل فى عصر العولمة ، والقادر على إنتاج المعرفة، واستخدام الصور الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغير ذلك الكثير ... مما يستلزم البحث عن أسلوب جديد لزيادة القدرة على تمويل الجامعات الحكومية وترشيد الإنفاق الخاص بها، والتوسع فى إقامة جامعات وكليات جديدة ، والالتحاق بالصناعة والنشاطات الاقتصادية المختلفة فى كل من القطاع العام والخاص ، بما يضمن قدرتها على المنافسة.

ولقد استخدمت هذه الدراسة أربعة استبيانات الأول لعمداء الكليات ، والثانى للأساتذة وأعضاء المجلس القومى للتعليم ، والثالث للطلبة ، والرابع لأولياء الأمور، ولقد تراوحت معاملات

*قام بإعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من أ.د. محمد عبد العزيز عيد (باحث رئيسى)، أ.د.ماجدة ابراهيم ، أ.د. زينات محمد طبالة ، د. عبد الحميد القصاص ، د. أمانى الريس ، وقد صدرت الدراسة ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٦٥.

الثبات لجميع الاستبيانات فيما بين ٩٠,٠٠ ، ٢٩,٠٠ وهى معاملات ثبات مرتفعة، وبذلك يمكن اعتبار هذه الأدوات تتمتع بدرجة عالية من الثبات. أما من حيث الصدق ، فإنه من الممكن اعتبارها صادقة ، حيث إن إعدادها قد تم بناء على الرجوع للدراسات السابقة فى هذا المجال،كما أن المجموعة التى اشتركت فى إعدادها مجموعة متخصصة ولها خبرة فى إجراء الدراسات فى مجال التعليم، ولها مؤلفاتها العديدة فى هذا المجال، بالإضافة لأن هذه الاستبيانات قد عرضت على مجموعة من المتخصصين فى مجالى التربية وعلم النفس والإحصاء ، مما يجعلنا مطمئنين لأن هذه الاستبيانات تتمتع بدرجة عالية من الصدق وخاصة وأن التمويل ليس مركباً فرضيا نحاول التعرف على كنهه .

ولقد تكونت العينة من ١٠٠ عميد ، ٩٥٠ عضو هيئة تدريس، ٥٠ من أعضاء المجلس القومى للتعليم، ٨٠٠ طالب، ١٠٠٠ ولى أمر، وذلك من جامعات عين شمس، وحلوان، والإسكندرية ، والمنيا، ولقد وصل المجموع الكلى لأفراد العينة ٢٩٠٠ مفردة.

وتعتبر هذه الدراسة دراسة مكتبية مقارنة ودراسة ميدانية وصفية تحليلية ، تتضمن نظرة مستقبلية لتمويل التعليم العالى من أجل تحسينه وتطويره ، وتستخدم منهج المسح الوصفى التحليلى، كما تستخدم العديد من الأساليب الإحصائية ومنها مقاييس النزعة المركزية، والتشتت، وتحليل التباين، والارتباط، والعديد من الاختبارات البارامترية واللابارامترية.

ولقد تم رصد أهم نقاط الاتفاق فيما بين الدراسات السابقة التى تناولت التعليم وكان التمويل محوراً أساسيا بها ، لتكون نواة للعمل الميدانى الذى تم تطبيقه فى هذه الدارسة، واستطلاع الرأى حول مصادر تمويل التعليم وكيف يمكن تفعيلها ومن هذه الآراء ما يلى :- إلزام المؤسسات الاقتصادية بتمويل التعليم بنسبة مئوية من أرباحها - فرض ضريبة إضافية على السلع الاستهلاكية الكمالية أو شبه الكمالية- استصدار فتوى من علماء الدين بجواز تخصيص جزء من أموال الزكاة لتمويل التعليم - إعادة هيكلة الميزانية لصالح التعليم العام - فرض رسوم تصاعدية على الخدمات التعليمية - الاستفادة من دور العبادة كأماكن لتلقى العلم والمساهمة فى العملية التعليمية - إنشاء صندوق عربى لدعم التعليم تموله الدول المصدرة للبترول والمستوردة للعمالة المصرية - الحد من سوء تخصيص الموارد وذلك بتحميل المستفيدين من التعليم بنسبة من تكاليف التعليم - إعطاء إعانات لغير القادرين بالنسبة للتعليم ما قبل الجامعى وقروض بالنسبة للتعليم العالى - خلق دوافع المشاركة من جانب رجال الصناعة والإنتاج فى تمويل التعليم عن طريق اهتمام نظام التعليم العالى

بالمشاكل التى يعانى منها المجتمع والاهتمام بالنواحى التطبيقية أكثر من النظرية - السعى نحو تحقيق كفاءة وفاعلية فى استخدام الموارد المتاحة والبحث عن مصادر حديثة للتمويل - تشجيع الدولة للاستثمار الخاص فى إنشاء المعاهد والكليات الخاصة وأن تشرف عليها ضمانا لحسن سير العملية التعليمية وضمان استمراريتها - المساهمة فى التعليم العالى من خلال تنظيمات اجتماعية لا تهدف إلى تحقيق ربح تتمثل مواردها فى الرسوم المحصلة من الأفراد المستفيدين من الخدمة ، والمساهمات التطوعية فى أى شكل والتبرعات والمنح والأوقاف - المشاركة فى تحمل الأعباء وتوزيعها بين الجهات المستفيدة من التعليم وهى الطلبة وجهات العمل والمجتمع - ترتيب الدولة لأولوياتها بحيث يقع التعليم على قائمة الإنفاق الحكومى - تقديم وحدات الإنتاج للمنح والقروض والمساعدات المادية بأشكالها المختلفة للطلبة مع وضع الضوابط الخاصة باسترداد هذه الأموال - سعى الجامعات والمعاهد العليا نحو زيادة مواردها المادية من خلال تقديم البحوث والاستشارات وتنظيم البرامج التدريبية والاستفادة من دعم قدامى الخريجين لجامعاتهم-الحد من الهدر وتشجيع أثرياء المجتمع على تقديم الهبات والتبرعات لتمويل التعليم - توجيه القطاع العائلى لتحمل عبء تمويل التعليم بتوجيه موارده عن النظام الموازى فى التعليم إلى نظام التعليم الرسمى مع إجراء إصلاح حقيقى وملموس فى نظام التعليم .

- تمويل التعليم العالى فى المملكة المتحدة:

ولقد تناولت الدراسة بعد ذلك عرضا مختصراً لتمويل التعليم العالى فى المملكة المتحدة ، إذ أنه نظام استحدثته المملكة المتحدة فى عام ٩٧-٩٨ واستكملته فى عام٩٨-٩٩ أى أنه نظام حديث، راعى العديد من الأسس التى يجب مراعاتها فى تمويل التعليم العالى، ومن أهم أسس هذا النظام أن قيمة التمويل الذى تحصل عليه كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى يعتمد على عدد الطلاب- والمواد التى تقدم ونوعية التلاميذ وعوامل ترتبط بالمؤسسة و كم ونوعية البحوث التى تلتزم بها المؤسسة. وتعتبر المؤسسات التعليمية مسئولة أمام جهة التمويل ، فيما يتعلق بطرق استخدام الاعتمادات المقدمة لها. وتعتبر مؤسسات التعليم العالى كينونات مستقلة، حرة فى تجميع الأموال من مصادر أخرى.أى أن مؤسسات التعليم العالى تحصل على تمويلها من العديد من المصادر المختلفة الحكومية والخاصة . وتعتبر جهة التمويل هى أكبر مصدر وحيد مفرد فى دخل قطاع التعليم العالى.

وعادة ما تعتبر المصروفات التعليمية المصدر الرئيسى الثانى لتمويل التعليم، وتمثل المصروفات حوالى ربع متوسط تكلفة التعليم. وتعاير المصروفات المطلوبة من التلاميذ بواسطة السلطات التعليمية المحلية وذلك لكى يعفى منها التلاميذ من الأسر الفقيرة ، أو يدفعون نسبة منها فقط. وتدفع شركات قروض التلاميذ أى مساهمات شعبية إزاء المصروفات.

والواقع أن الهدف من هذه الطريقة فى توزيع الاعتمادات هو مواجهة احتياجات التلاميذ، والموظفين والدولة عن طريق تشجيع نوعية ممتازة من التدريس. وتوفير اعتمادات تكون أكثر عدلاً للتلاميذ حيث أصبح تمويل الأنشطة المختلفة بنفس المعدلات لجميع المؤسسات، كما تضمن أن أى تفاوت يكون لأسباب واضحة ولها تعليلها. وبالإضافة لذلك فهى تساند سياسة جهة التمويل فى توسيع الفرص لمدى واسع من الناس للالتحاق بالتعليم العالى. وهى تأخذ فى اعتبارها التكلفة الإضافية لتزويد أنماط معينة من التلاميذ، مثل الدراسة لجزء من الوقت، وطلبة الدراسات العليا الكبار، كما تساند التباين فى زيادة الكلفة فى الكليات المتخصصة. كما أن هذه الطريقة سمحت لجميع المؤسسات بمحاولة الحصول على تمويل لطلبة إضافيين تبعا لمحكات تحددها المؤسسة كل عام.

ويختلف التمويل تبعا للمواد حيث تتطلب مختلف المواد مستويات مختلفة من التمويل فبعض المواد تحتاج للمعامل والورش فى حين أن غيرها يتم تدريسه كلية من خلال مدرجات المحاضرات، وحجرات الحلقات الدراسية. ولقد عرفت الجهة الممولة أربع مجموعات واسعة من المواد ، ووضعت مجموعة من أوزان التكلفة النسبية لكل منها بناء على متوسطات القطاع. وتترجم أوزان التكلفة لمستويات من الموارد اعتمادا على الكم الكلى للنقود المتوفرة فى كل عام. مثال ذلك أن مقررات المراحل السريرية فى الطب ومقررات طب الأسنان والطب البيطرى تعطى وزنا للتكلفة = ٤,٥ ومقررات العلوم التى تتطلب استخدام المعامل تعطى وزنا =٢ ، ومتطلبات العلوم التى تتطلب استخدام استديو أو عمل ميدانى تعطى وزن ١,٥ ، وتعطى جميع المواد الأخرى بعد ذلك وزن= ١ ، وبعد وزن أعداد التلاميذ بمجموعة تسعيرة مواد دراستهم ، تقوم الجهة الممولة بعد ذلك بتطبيق أوزان إضافية للأخذ فى الاعتبار عوامل التلاميذ أو عوامل المؤسسة. مثال ذلك : هناك تكلفة إضافية مرتبطة بتلاميذ الدراسة لجزء من الوقت. فتكلفة إدارة المؤسسة من أجل التحاق تلميذين لدراسة لجزء من الوقت ، كل منها يكافئ ٠,٥ من تكلفة التلميذ للدراسة لوقت كامل ، والتى ستكون أعلى من تكلفة تلميذ واحد للدراسة لوقت كامل. كذلك ألتلاميذ الكبار هم أولئك الذين يعودون للدراسة

لوقت كامل، حيث إنهم يحتاجون لمساندة إضافية عندما يعودون للدراسة . (وتعرف جهة التمويل التلاميذ الناضجين بكونهم يبلغون من العمر ٢٥ سنة أو أكثر عند الالتحاق).كما أن بعض المقررات تدرس لفترات أطول من غيرها خلال السنة وبذلك تكون تكلفتها أكثر من غيرها. فالمقررات التى تستمر ٤٥ أسبوعا أو أكثر فى غضون العام الأكاديمى تتطلب زيادة فى الإنفاق.

وهناك زيادات تتعلق بالمؤسسات ومن أهمها: إضافات لندن: حيث تدفع الجهة الممولة إضافة لتغطية التكلفة الأعلى للتشغيل فى لندن ، كما تدفع زيادات لبعض المؤسسات لمواجهة تقاعد بعض الأعضاء بسبب التكلفة الأعلى لخططها للتقاعد، وهناك أيضا زيادات تدفع للمؤسسات المتخصصةوهى تلك التى تعرف بأن ٦٠ فى المائة أو أكثر من مقرراتها تكون فى مادة أو مادتين فقط حيث تكون تكلفتها أعلى، وهناك أيضا المؤسسات الصغيرة ، وهى المؤسسات التى يلتحق بها ١٠٠٠ تلميذ أو أقل للدراسة لوقت كامل ، إذ أنهاغالبا ما تتحمل تكلفة مركزية وإدارية عالية.وهناك زيادات خاصة بالمبانى القديمة والتاريخية حيث إن المؤسسات التى تتوفر لها مبانى قديمة و تاريخية (أنشئت فيما قبل عام ١٩١٤) يكون عليها تحمل تكلفة أعلى للصيانة ، والتدفئة، والتجديد.

والواقع أن هذا يمثل لنا الأسلوب الذى يتبع فى تمويل الكليات والجامعات فى المملكة المتحدة ، ويحدث مثله أيضا فى تمويل البحوث الجامعية ، بل أنه يراعى أيضا نوعية البحوث التى تجرى وتوزيعها على المجالات المختلفة ، فهل لنا أن نراعى مثل ذلك فى تمويلنا لجامعاتنا ومعاهدنا وبحوثنا. ؟

- الوضع الراهن للتعليم العالى الحكومى:

وتناول الفصل التالى الوضع الراهن للتعليم العالى الحكومى حيث جاء فيه أن عدد الوحدات المنوط بها تقديم خدمات تعليمية بعد المرحلة الثانوية حوالى ٤١١ وحدة فى أكتوبر ٢٠٠٢ ،ولقد لوحظ من هذه الدراسة : تنوع الوحدات المقدمة لخدمة التعليم العالى لتلبية الطلب على هذا النوع والذى يتسم بالتنوع طبقا لرغبات وقدرات الطلاب وتعدد الجهات المسئولة عن تقديم خدمات التعليم العالى الحكومى ما بين وزارة التعليم العالى ، والأزهر وبعض الوزارات الأخرى كوزارة الدفاع والداخلية والثقافة والصحة و تعدد التشريعات المنظمة له ما بين قوانين وقرارات جمهورية بقوانين

وقرارات وزارية .

أولاً: الجامعات :لقد اتضح من مؤشرات الأداء بالجامعات انخفاض عدد المستجدين خلال فترة ما بين ١٩٩٧/٩٦ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ عدا سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث زاد عدد المستجدين في هذه السنة عن سابقتها ، ولقد انعكس هذا على معدلات نمو الخريجين خلال هذه الفترة ، وبمقارنة هذه المؤشرات مع مثيلاتها بالمعاهد العليا التكنولوجية نجد زيادة فى عدد المستجدين والمقيدين والخريجين.

وإذا نظرنا إلى الطلاب المقبولين بالجامعات حسب نوعية الكليات النظرية والعملية خلال نفس الفترة فسنجد تحمل الكليات النظرية بما يعادل ثلثى المقبولين ، إلا أنه يلاحظ انخفاض أعداد المقبولين بكلا الفرعين فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ عما كان عليه الحال فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، كما يلاحظ في هذا العام أن الجامعات قد استوعبت ما يقارب ٧٦,٣٪ من خريجى الثانوية العامة. أما أعداد الطلاب المقيدين بجامعات ج.م.ع طبقا لتقسيمهم إلى طلبة وطالبات فيلاحظ الانخفاض التدريجي لنسبة الطلاب المقيدين من ٥٧,١٪ إلى ٥٢٪ خلال هذه الفترة.

وجدير بالملاحظة بالنسبة للطلاب المقيدين بين كليات نظرية وكليات عملية زيادة الاهتمام بالالتحاق بالكليات العملية مما انعكس على المقيدين فى كلا الاتجاهين بين عامى١٩٩٧/٩٦، ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث بلغ عدد الطلاب المقيدين بالكليات النظرية ٧٠,٢٪ ، ٦٤,٨٪ بين العامين، وللكليات العملية ٢٩,٨٪ ، ٣٥,٢٪ وهذه ظاهرة إيجابية .

أما فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس فهناك تفاوت فيما بين عددهم وعدد الطلبة ، وكذلك فيما بين عدد الوظائف المساعدة أى المدرسين المساعدين والمعيدين على مستوى الجامعات الحكومية مقارنا بجملة الطلبة المقيدين، وهناك تفاوت فيما بين الجامعات فنجد أن بجامعة المنيا أقل نسبة بمعنى أن كل عشرة من أعضاء هيئة التدريس يقابلها ٣٠٢ طالب مقيد وذلك يرجع إلى أن جملة طلاب جامعة المنيا اقل من طلاب الجامعات الأخرى وتتمتع بوجود عدد وافر نسبيا من أعضاء هيئة التدريس ، بينما نجد جامعة جنوب الوادي يقابل كل عشرة من هيئة التدريس ٦٨٣ طالبا ، وهى الجامعة التى بها اقل عدد من أعضاء هيئة التدريس مقارنا بالجامعات الأخرى.

كما يلاحظ أن العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى غالبية الجامعات تتراوح ما

بين ٥-٧ معاون لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس فيما عدا جامعة حلوان وقناة السويس وجنوب الوادى حيث نجد معاونا لكل عضو هيئة تدريس تقريبا ، كما يلاحظ تفرد جامعة جنوب الوادى حيث يوجد ١١ معاونا لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس .

أما فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالكليات النظرية فنجد أن هيئة التدريس تصل نسبتها إلى ٥٦,٢٪ تقريبا بينما المعاونين ٤٣,٨٪ وذلك لسنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ أما الكليات العملية فتبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس بها ٦٢,١ من إجمالى المدرسين والمعاونين ، بينما تبلغ نسبة المعاونين ٣٧,٩٪ عن نفس السنة ويستنتج من ذلك ارتفاع النسبة بين المعاونين وأعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية بالمقارنة بالكليات العملية

كما تجدر الإشارة إلى أن الكليات العملية تتمتع بكبر أعداد هيئة التدريس حيث تصل أعدادهم إلى أربعة أضعاف عددهم بالكليات النظرية، كما تصل أعداد المعاونين بالكليات العملية إلى ثلاثة أضعاف أعدادهم بالكليات النظرية . أما العلاقة بين أعداد هيئة التدريس والمعاونين طبقا لنوعية الدراسة أى لبعض الكليات النظرية كالآداب والحقوق والتجارة وبعض الكليات العملية كالهندسة والطب والعلوم والحاسبات على مستوى كل الجامعات وذلك عن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ فنجد أن النسبة تختلف من جامعة لأخرى لجميع الكليات، فيلاحظ بكليات الآداب والحقوق والتجارة جامعة القاهرة فرع الجيزة أن كل عشرة من أعضاء هيئة التدريس يقابلهم ما بين ٧-٨ معاونين تقريبا في حين أن فرع بنى سويف تختلف فيه هذه العلاقة بين الكليات فنجد فى كلية الآداب فرع بنى سويف كل عشرة من أعضاء هيئة التدريس يقابلهم ٢٢ معاونا وللحقوق ٣ معاونين تقريبا وقد يرجع ذلك لاعتماد الفروع فى بعض الأحيان على أعضاء المقر الرئيسى (فرع الجيزة) .

كما يلاحظ عموما قلة المعاونين بكليات الحقوق . كما نجد على مستوى الكليات النظرية أن جامعة الزقازيق أقلهم فى نسبة عدد المعاونين لأعضاء هيئة التدريس . وبالنسبة لكلية التجارة نجد أن جامعة الإسكندرية تتميز بزيادة نسبة عدد المعاونين لأعضاء هيئة التدريس بشكل كبير تليها تجارة قناة السويس فرع السويس حيث بلغت بالنسبة للأولى ٢٢ معاونا لكل عشرةأعضاء من هيئة التدريس وللثانية ١٩ معاونا لكل عشرة .

أما إذا ما قورنت نسب المقيدين بالكليات النظرية وهيئات التدريس بها فإننا نجد زيادة نصيب

عضو هيئة التدريس بكليات الحقوق فى كل من جامعتى القاهرة والإسكندرية حيث بلغ ٥٨٠ طالبا للأولى ، ٥٢٤ طالبا للثانية وهى تصل أضعاف نصيب عضو هيئة التدريس بكليات الآداب على مستوى مختلف الجامعات . وبالنسبة لكليات التجارة تأتى تجارة جنوب الوادى على رأس الكليات المزدحمة حيث إن نصيب العضو يصل إلى حوالى ٤٢٢ طالبا وطالبة تليها عين شمس فالقاهرة والمنوفية فرع الإسماعيلية .وتتميز الكليات العملية بانخفاض نصيب عضو هيئة التدريس من الطلبة إذا ما قورن بنظيره فى الكليات النظرية سالفة الذكر . هذا على الرغم من أن هندسة جنوب الوادى بأسوان تتسم بقلة أعضاء هيئة التدريس بها لذا نجد نصيب عضو هيئة التدريس بها ١٨٨ طالبا تقريبا وهذا رقم مرتفع جدا إذا ما قورن بباقى الجامعات الأخرى حيث أكثر الجامعات نسبة هى هندسة طنطا حيث بلغ نصيب عضو هيئة التدريس بها حوالى ٦٦ طالبا ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة المعاونين لأعضاء هيئة التدريس لكل من هندسة القاهرة فرع الفيوم وطنطا وجنوب الوادى بأسوان وقد يرجع ذلك لاهتمامهم ببناء الكوادر العلمية المطلوبة لمثل هذه الكلية .

أما كليات الطب فهى تتسم بانخفاض أعداد الطلبة المقيدين إلى أعداد هيئات التدريس حيث لا تتعدى النسبة مدرسا لكل ٨ طلاب فيما عدا كليات طب الفيوم وبنى سويف وجنوب الوادى بسوهاج حيث بلغت حوالى ٨٠ ، ٢٠ ، ١٩ طالب لكل على الترتيب ، ويرجع ذلك غالبا إلى اعتماد الفيوم وبنى سويف على فرع الجيزة فى الأساس ، كما يلاحظ بالنسبة لهذه الكليات زيادة أعداد المعاونين لأعضاء هيئة التدريس مما قد يعنى محاولة بناء كوادرها الخاصة بها .

وتعتبر كليات العلوم من الكليات الهامة حيث تحتوى على العلوم الأساسية والرياضية التى يقوم عليها تحديث أى مجتمع إضافة إلى كليات الهندسة والحاسبات. ويلاحظ عموما معقولية العلاقة بين أعداد الطلبة المقيدين بهذه الكليات على مستوى الجامعات المختلفة حيث تتراوح بين ٤ ، ١٥ طالبا بجنوب الوادى بأسوان والقاهرة فرع بنى سويف على الترتيب . وقد يرجع انخفاض أعداد الطلبة إلى المدرسين إلى أنه فى مثل هذه الكليات لا يقوم عضو هيئة التدريس بالتدريس فقط لطلبة هذه الكلية بل يدرس لطلبة بعض الكليات العملية التى تحتاج إلى قضاء السنة الإعدادية بهذه الكلية كطلبة كليات الصيدلة .كما يلاحظ تقارب نسب المعاونين لهيئة التدريس فى الجامعات القديمة كالقاهرة فرع الجيزة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط وعموما نجد هذه النسبة تتراوح بين ٣ – ٨ معاونين لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس فيما عدا فرع بنى سويف الذى يقترب فيه

المعاونون من ضعف هيئة التدريس وذلك نظرا لحداثة هذه الكليات .

أما كليات الحاسبات فهى كليات وليدة بدأت بأربع كليات بكل من القاهرة وعين شمس ومازالت تستكمل إمكانياتها المادية والبشرية وهى موجودة حاليا بست جامعات هى القاهرة وعين شمس والمنصورة والزقازيق وحلوان وقناة السويس، ويلاحظ ضآلة عدد أعضاء هيئات التدريس بها ، لذا يلاحظ زيادة أعداد المعاونين بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس خاصة بجامعة قناة السويس والزقازيق وهى الكليات الأحدث. مما انعكس أيضا على زيادة نصيب عضو هيئة التدريس بهذه الكليات فى كل من جامعة الزقازيق وقناة السويس حيث بلغ ما يقارب ٧٤ طالبا لكل مدرس .

أما فيما يتعلق بالمنصرف الفعلى على الجامعات، فإنه يلاحظ عدم وجود علاقة بين حجم الجامعة من ناحية عدد طلابها ومتوسط نصيب الطالب من الاعتمادات المخصصة لها، كما يلاحظ زيادة المنصرف الفعلى عن الاعتمادات الخاصة بالموازنة على مستوى كل الجامعات بما يساوى ١٦,٦٪ من قيمة الاعتمادات.و تتركز الزيادة الخاصة بالمنصرف فى الباب الثانى والثالث والرابع بينما يقل منصرف الباب الأول عن المعتمد نظرا لاحتوائه على مرتبات وأجور المعارين .ولقد بلغت نسبة زيادة المنصرف عن المعتمد للباب الثانى حوالى ٢٧,١٪ كما بلغت نسبة زيادة المنصرف للباب الثالث حوالى ٣٠,١٪ ، أما منصرف الباب الرابع فقد بلغ ١١٢,٥٪ عما هو معتمد . كما ارتفع متوسط نصيب الطالب من المنصرف الفعلى بجامعة القاهرة إلى حوالى ٥٨٧١ جنيها واحتلت بذلك جامعة القاهرة المركز الأول مما يعنى ارتفاع تكلفة الطالب بجامعة القاهرة عن بقية الجامعات .

كما يلاحظ زيادة متوسط نصيب الطالب من المنصرف بالباب الأول بالمقارنة بالجامعات الأخرى مما يعنى تحسن العلاقة بين الطلاب وهيئة التدريس و تأتى جامعة المنيا فى المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط نصيب الطالب من المنصرف حوالى ٥٧٤٠ جنيه إلا أن متوسط نصيب الطالب بالباب الأول يبلغ نحو ٢٣١٧ ، ولقد جاء أدنى متوسط لنصيب الطالب من المنصرف بجامعة حلوان حيث بلغ ٢٧١٣ جنيها وذلك نتيجة انخفاض نصيب الطالب من الباب الأول والذى بلغ ١٤٧٤ جنيها . وهو ما انعكس على انخفاض التكاليف المباشرة للطالب حيث بلغت ١٦٤١ وهى أدنى تكلفة مباشرة مقارنة بباقى الجامعات .وتحقق جامعة أسيوط أعلى تكلفة مباشرة متوسطة للطالب حيث بلغت ٤٠٢٦ جنيها .وتعتبر جامعة المنيا من أعلى الجامعات لنصيب الطالب من التكاليف غير المباشرة . كما تعتبر جامعة القاهرة من أعلى الجامعات بالنسبة لمتوسط نصيب الطالب من المصروفات الجارية حيث

بلغت ٤٩٣٨ جنيها بينما تعتبر جامعة المنيا من أعلى الجامعات بالنسبة للمصروفات الرأسمالية حيث بلغت للطالب فى المتوسط ٢٢٠٦ جنيه وهى من الجامعات الحديثة نسبيا.ويتراوح متوسط المنصرف على الطالب بين ٥٨٧٠ - ٢٧١٣ جنيها، كما يتراوح متوسط تكلفة الطالب المباشرة بين ٤٠٢٦ - ١٦٤١ جنيها، ويتراوح متوسط المصروفات الجارية بالنسبة للطالب ما بين ٤٩٣٨- ١٨٣٤ جنيها .

ثانيا : جامعة الأزهر : يتبع جامعة الأزهر ٥٤ كلية منها ١٤ للبنات٤٠ . للبنين كما يمكن تقسيم هذه الكليات إلى كليات للعلوم الدينية بواقع ٣٢ كلية، وكليات للعلوم الحديثة تبلغ ٢٢ كلية وهى كليات الطب والصيدلة والزراعة والعلوم والتجارة واللغات والترجمة والدراسات الإنسانية وبتحليل المؤشرات الخاصة بهذه الكليات نلاحظ أن أعداد الطلاب المستجدين قد بدأت فى الانخفاض التدريجى منذ عام ١٩٩٨/٩٧ مقارنا بعام ١٩٩٧/٩٦ إلا أنه بدأ فى الارتفاع ثانيا عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث بلغ ما يقارب ٤٨ ألف طالب وطالبة وذلك مقارنا بعام ٢٠٠٠/٩٩ إلا أنه على طول السنوات الخمس المبينة حقق معدل نمو سنوى سالب القيمة فى المتوسط ، وقد انعكس ذلك على جملة المقيدين بهذه الجامعة حيث حققت معدل نمو في المتوسط قدره ١,٢٪ سنويا وذلك نظرا لتراجع عدد المقيدين فى سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٩٤٪ عما كان عليه عددهم فى عام٢٠٠٠/٩٩. أما معدلات التخرج فقد تسارعت بين بداية الفترة ونهايتها وبلغ معدل النمو السنوى فى المتوسط حوالى ٢٤,٩٪ سنويا .

ويلاحظ أن عدد أعضاء هيئة التدريس فى اضطراد مستمر مما انعكس على العلاقة بين عدد الطلاب المقيدين وأعضاء هيئة التدريس حيث تحسنت النسبة كثيرا فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ فاصبح نصيب كل عشرة من أعضاء هيئة التدريس يقارب ٣٢١ طالبا بينما كانت فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، ٣٦٣ طالبا كما يلاحظ تغير أعداد المعاونين بين سنوات المقارنة ففى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغ عددهم ٢٠٩٨ معاونا وبلغ ٢٩٣٩ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ لذلك نجد أن نسبة المعاونين لأعضاء هيئة التدريس قد تغيرت بين عامى المقارنة فبينما كانت ٤ - ٦ معاونا لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس وصلت إلى ٤ - ٥ معاون لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس وهى نسبة لا بأس بها مقارنة بهذا المؤشر بالنسبة للجامعات الحكومية الأخرى بل تفوق بعض الجامعات كالإسكندرية والزقازيق .

وإذا أخذنا فى الحسبان الموجودين فعلا فإننا نجد أن هذه النسب يمكن أن تختلف فبالنسبة لسنة

٢٠٠١/٢٠٠٠ نجد أن أعضاء هيئة التدريس الموجودين بإعارات أو إجازات بلغ ١١٠٨ عضو أى أن نسبة الموجودين بإعارات يصل إلى ٢٠,٤٪ من إجمالى الأعضاء وعلى ذلك فإن نسبة الطلبة المقيدين لكل ١٠ من أعضاء هيئة التدريس من الموجود فعلا يصل إلى ٤٠٣ طالب والمعاونين الموجودين فعلا لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس يصل إلى ٦,٥ معاون ويلاحظ تحسن النسبة كثيرا لأن نسبة المعارين وبالإجازات من المعاونين تبلغ ٤,٦٪ فقط .

وباستعراض المنصرف بجامعة الأزهر على الأبواب الأربعة وكذا جملة المنصرف نجد أن متوسط نصيب الطالب من المنصرف عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ يقارب ثلاثة آلاف جنيه خص الباب الأول منها ١٧٨٨ جنيها والباب الثانى بلغ متوسط نصيب الطالب فيه ٦٢٤ جنيها كما بلغ متوسط المصروفات الجارية للطالب حوالى ٢٤١٢ جنيها والمصروفات الرأسمالية حوالى ٦٠٨ جنيه، ولذا فإن متوسط المنصرف على الطالب بجامعة الأزهر يتقارب مع متوسط المنصرف على الطالب بالجامعات الحكومية الأخرى .كما يعتبر متوسط نصيب الطالب من المنصرف على الباب الأول من القيمة المتوسطة ليس كبيرا كجامعة القاهرة و يقل عن القيمة المتوسطة الخاصة بطالب جامعة حلوان .

ثالثاً: المعاهد العليا التكنولوجية : هناك خمسة معاهد عليا صناعية وهى كلية التعليم الصناعى بالقبة وكلية التعليم الصناعى ببنى سويف والمعهد العالى للطاقة بأسوان والمعهد العالى للإدارة والحاسب الآلى ببورسعيد والمعهد العالى للتكنولوجيا ببنها. ولقد تزايدت معدلات الالتحاق بها خلال الفترة فيما عدا سنة ٩٩/٢٠٠٠ حيث شهدت انخفاضا فى أعداد المستجدين عما كانت عليه فى سنة ١٩٩٩/٩٨ إلا أنه حدث ارتفاع ملحوظ فى سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث وصلت أعداد المستجدين إلى ما يقارب أعدادهم فى بداية الفترة ١٩٩٧/٩٦ ولذلك فإننا نجد أن متوسط معدل النمو السنوى للمستجدين بلغ ٣٠,٣٦٪ سنويا كذلك نجد أن متوسط معدل النمو السنوى للمقيدين ١٨,٨٪ سنويا . أما متوسط معدل النمو السنوى للخريجين فلقد بلغ ١٩,٢٪. إلا أنه يلاحظ اختلال العلاقة بين المستجدين والخريجين حيث نجد أن مقابل كل خريج يقبل أكثر من ٢ مستجد وزادت هذه العلاقة كثيرا فى السنة الأخيرة حيث قابل كل عشرة خريجين عام ٩٩/٢٠٠٠ حوالى ٣٥ مستجدا عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

رابعا : التعليم المفتوح :لقد تزايد المستجدون بالتعليم المفتوح حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى حوالى ٣٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ كذلك انعكس ذلك على

متوسط معدل نمو المقيدين السنوى حيث بلغ ٢٩,٤٪ أما الخريجون فإن متوسط معدل نموهم السنوى يتسم بالبطء حيث بلغ ٨١ر٪مما يعنى تكدس هذا النوع من التعليم .

خامسا : المعاهد المتوسطة : تتكون المعاهد المتوسط من مجموعة المعاهد الفنية الصناعية ، والفنية التجارية والفنية الفندقية ، والفنية الصحية والخدمة الاجتماعية والصناعات المتطورة، ويلاحظ أن المعاهد الفنية التجارية أكثر المعاهد استيعابا للمستجدين كما نجد أن معدل النمو السنوى المتوسط بلغ حوالى٨,٤٪ ، أما الفنية الصناعية فإنها تأتى فى المرتبة الثانية إلا أن معدل النمو السنوى فبالسالب إذ بلغ (١,٤٪) على الرغم من حدوث زيادة فى أعداد المستجدين عام ١٩٩٨/٩٧ عما كان عليه الحال عام ١٩٩٧/٩٦ إلا أنها بدأت فى التناقص التدريجى .

أما المعاهد الفندقية فإن أعداد المستجدين بها متواضع نسبيا وكذا الخدمة الاجتماعية مقارنا بالمعاهد الصناعية والتجارية ، إلا أن متوسط معدل النمو السنوى فبالموجب ويصل إلى ١٠,٧٪ مما يعكس زيادة الاهتمام بهذه النوعية من الدراسة . وبالنسبة للمعاهد الفنية الصحية فإن متوسط معدل نمو المستجدين بها متناقص وعموما يلاحظ أن العلاقة بين الخريجين والمستجدين لا تسمح بالتكدس فى هذه المعاهد .

- مؤشرات عن التعليم العالى الخاص فى مصر :

وجاء بعد ذلك الفصل التالى بعنوان مؤشرات عن التعليم العالى الخاص فى مصر، حيث ذكرنا أن التعليم العالى الخاص فى مصر ينقسم الى ثلاثة أنواع رئيسية وهى: الجامعات الخاصة ، والمعاهد العليا الخاصة ، والمعاهد المتوسطة الخاصة ، وهى تمثل الحل الوسط بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة. فالجامعات الحكومية تستوعب نسبة كبيرة من طلاب الثانوية العامة ذات المجاميع المرتفعة نسبياً وبمصروفات قليلة ، بينما الجامعات الخاصة التى تم إنشاؤها منذ عام ١٩٩٧/٩٦ فتستوعب نسبة بسيطة من طلاب الثانوية العامة وبمصروفات عالية . أما المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة فتستوعب النسب الباقية من طلاب الثانوية ذات المجاميع المنخفضة نسبياً وذات المصروفات المناسبة أيضاً.

ولقد كان الهدف من إنشاء هذه الجامعات هو استيعاب جزء من طلاب الثانوية العامة القادرين الذين لا يتمكنون من دخول كليات فى الجامعات الحكومية وذات تخصصات يرغبون فى الدراسة بها

بدلاً من سفر بعضهم لاستكمال دراستهم بالخارج . ولكن حتى الآن مازلت الجامعات الخاصة تعانى من بعض المشاكل - وبشكل خاص كليات الطب - من حيث عدم وجود تجهيزات مناسبة بهذه الجامعات وكذلك عدم الالتزام بالحد الأدنى لمجموع الثانوية العامة الذى تحدده وزارة التعليم العالى للكليات العملية والنظرية.

ويهدف هذا الفصل لعرض وتحليل أهم المؤشرات والمعلومات التى قد تفيد المسئولين عن التعليم العالى الخاص فى مصر سواء للتخطيط لهذه الجامعات أو لتقييم دورها .

١ - مؤشرات عن الجامعات الخاصة : ترجع بداية إنشاء الجامعات الخاصة الى عام ١٩١٩ حيث تأسست الجامعة الأمريكية بالقاهرة كمؤسسة مستقلة تهدف الى توفير نوعية عالية الجودة من التعليم باللغة الإنجليزية ووفقاً للنموذج التعليمى الأمريكى وذلك لخدمة كافة قطاعات المجتمع المصرى والبلاد الأخرى، بالإضافة الى المساهمة فى الحياة الثقافية والفكرية .

وفى إطار حرص الدولة على التوسع فى التعليم الجامعى والعالى فقد قامت بتشجيع إقامة الجامعات الخاصة ، وذلك بغرض توسيع مجالات الاختيار أمام الطلاب الراغبين فى الالتحاق بهذه الجامعات بمقابل مادى مما يؤدى الى تخفيف الضغط على الجامعات والمعاهد العليا الحكومية ولخلق فرصة بديلة للقادرين الذين يرغبون فى إكمال دراساتهم خارج مصر من جهة أخرى .

ولقد كانت البداية العملية لإنشاء هذه الجامعات هو إنشاء أربع جامعات خاصة وهى على الترتيب جامعة ٦ أكتوبر، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جامعة مصر الدولية ، ثم توالى إنشاء الجامعات الخاصة فصدرت قرارات خاصة بالجامعة الفرنسية والجامعة الألمانية . وجدير بالذكر أن الجامعتين الفرنسية والالمانية لم تبدأ الدراسة بهما بعد (حتى الانتهاء من اجراء الدراسة)، وعليه فلقد تم التركيز على تحليل البيانات الخاصة بجامعات ٦ أكتوبر، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، مصر الدولية ومصر للعلوم والتكنولوجيا بصفتها جامعات مصرية خاصة . أما الجامعة الأمريكية فهى جامعة أجنبية خاصة فى مصر .

فى عام ١٩٩٨/٩٧ كانت نسبة توزيع عدد الطلاب المستجدين حسب الترتيب فى جامعات ٦ أكتوبر، الجامعة الأمريكية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جامعة مصر الدولية وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة وبنسب مئوية بلغت ٣٢٪ ، ٧٪ ، ٢٥٪ ، ٣١٪ ،و٥٪ . بينما تغير هيكل التوزيع

فى العام الدراسى ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ، حيث بلغت نسب استيعاب المستجدين فى الجامعات حسب الترتيب : جامعة ٦ أكتوبر ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، الجامعة الأمريكية ، جامعة مصر الدولية، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة ، وبالنسبة للطلاب المقيدين فى عام ١٩٩٨/٩٧ كان ترتيب الجامعات : الجامعة الأمريكية ، جامعة ٦ أكتوبر ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، ثم جامعتى مصر الدولية وأكتوبر للعلوم الحديثة كما هو الحال بالنسبة للمستجدين على التوالى.

أما فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ فقد كانت نسبة توزيع الطلاب المقيدين حسب ترتيب الجامعات : جامعة اكتوبر للعلوم الحديثة ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، الجامعة الأمريكية ، جامعة مصر الدولية ، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة. ولقد بلغ متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس فى جامعات ٦ أكتوبر، أكتوبر للعلوم الحديثة ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، الجامعة الأمريكية نحو ٤٧، ١١ ، ١٤، ١٣ ، ٧ على التوالى ، كما بلغ عدد الكليات فى الجامعات الخاصة ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٤، ٨، ٤ ، ٣ ، ٥ كلية على التوالى.

أ- وتعتبر جامعة ٦ أكتوبر أكبر الجامعات الخاصة من حيث عدد المستجدين والمقيدين وعدد الكليات ، ولقد بلغ عدد الطلاب المستجدين ٤٦٩٩ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ منهم ٧٤٪ مصريا و٢٦٪ وافداً .وبمقارنة بيانات عامى ١٩٩٨/٩٧ ، ٢٠٠١/٢٠٠٠ نجد أن الكثير من الكليات لم يوجد بها طلاب مستجدون والكليات الأخرى بها عدد قليل من الطلاب ماعدا الصيدلة (وعددهم ٤٠١) من إجمالى ٧١٠ دارس فقط فى عام ١٩٩٨/٩٧ ، بينما تزايد عدد الطلاب المستجدين بشكل مطرد ليصل الى ٤٦٩٩ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ولقد بلغ عدد المقيدين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٨٦٩٩ دارساً منهم ٧٠٪ مصريا و ٣٠٪ وافداً، وبمقارنة بيانات عامى ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ نجد أن بعض الكليات لا يوجد بها طلاب مقيدون رغم تجهيزها، ولقد كان إجمالى عدد أعضاء هيئة التدريس فى عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ٩٢ عضواً . وكان متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٤٧ .وتعتبر جامعة ٦ أكتوبر من أقل الجامعات الخاصة من حيث المصروفات الدراسية، حيث بلغ متوسط المصروفات الدراسية السنوية حوالى ١٤,٢٨٦ جنيه للكليات العملية وحوالى ٥,٠٠٠ للكليات النظرية .

ب- جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب : تعتبر جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة اقل الجامعات

الخاصة عدداً من حيث الكليات وعدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس . وقد احتلت كلية علوم الإدارة الصدارة فى قبول الطلاب ، ثم كلية الإعلام، وأخيرا المستجدين فى كليتى الحاسب والهندسة. وبمقارنة عدد الطلاب المستجدين فى عامى ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠١/٢٠٠٠، وجد أن عدد المستجدين فى عام ١٩٩٨/٩٧ هو ١١٦ مقابل ٢٦٩ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ولقد كانت كلية علوم الإدارة الأكثر قبولاً للمستجدين أيضاً، بينما كلية الإعلام لم يكن بها طلاب فى عام ١٩٩٨/٩٧ . ولقد بلغ عدد الطلاب المقيدين نحو ٩٢٧ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . ولقد احتلت كلية علوم الإدارة المرتبة الأولى فى عدد الطلاب المقيدين ، ثم كلية الهندسة ، ثم كلية الإعلام. وبالمقارنة بين بيانات عام ١٩٩٨/٩٧ وعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ تشير البيانات إلى أن عدد المقيدين تزايد من ٢٩٠ فى عام ١٩٩٨/٩٧ الى ٩٢٧ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . أما عدد أعضاء هيئة التدريس فقد بلغ فى جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة ٨٧ عضواً فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . . كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١١ . ولقد بلغت المصروفات للفصل الدراسى للعام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لكليات الإعلام والحاسب الآلى والهندسة وعلوم الإدارة هى ٨٧٠٠ ، ٩٠٠٠، ٨٧٠٠ ، ٩٢٠٠ جنيه مصرى على التوالى، أما متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب للكليات العملية والكليات النظرية ١٨,٢٠٠ ، ١٧,٤٠٠ جنيه على التوالى.

جـ- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا : تعتبر جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا من أكبر الجامعات الخاصة استيعابا للطلاب، حيث بها أكبر عدد لأعضاء هيئة التدريس ويأتى ترتيبها بعد جامعة ٦ أكتوبر . وقد نالت الكليات العملية - الصيدلة والهندسة والطب - النصيب الأكبر بالنسبة للطلاب المستجدين مقارنة بالكليات النظرية . وقد تزايد عدد الطلاب المستجدين من عام ١٩٩٨/٩٧ من ٥٥٢ الى ٢٤٣٢ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ولقد بلغ عدد المقيدين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٥٩٢٣ ، كما أن عدد المقيدين فى الكليات العملية يزيد أيضاً عنه فى الكليات النظرية . ولقد كان أكبر عدد للمقيدين فى كلية الصيدلة حيث بلغ ١٩٤٢ دارساً ، وأقل عدد للمقيدين فى كلية اللغات والترجمة حيث بلغ ٣٤ دارسا فقط . وبمقارنة بيانات عامى ١٩٩٨/٩٧ و٢٠٠١/٢٠٠٠ وجد أن عدد المقيدين فى عام ١٩٩٨/٩٧ كان ٩٧٠ تزايد الى ٥٩٢٣ دارساً فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . ويمثل عدد أعضاء هيئة التدريس أكبر عدد فى الجامعات الخاصة وهو ٤١٢ عضواً . ولقد كان أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة ٧٣ عضواً فى عام ١٩٩٨/٩٧ وصل الى

٤١٢ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١٤ .

وتتبع جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا نظاماً مختلفا عن باقى الجامعات الخاصة الأخرى من حيث المصروفات، حيث المصروفات تعتمد على شريحتين من الطلاب ، بالنسبة لكليات الطب والأسنان والصيدلة والعلاج الطبيعى : الشريحة الأولى خاصة بالطلاب الحاصلين على مجموع ٩٠٪ فأكثر فى الثانوية العامة و الثانية هم الطلاب الحاصلون على مجموع اقل من ٩٠٪ . بالنسبة لكلية الهندسة : الشريحة الأولى أكثر من ٧٥٪، والثانية اقل من ٧٥٪ ، أما بالنسبة للكليات النظرية: الشريحة الأولى ٧٠٪ فأكثر، والثانية اقل من ٧٠٪ . وبشكل عام يمكن القول بأن متوسط المصروفات الدراسية السنوية للكليات العملية تبلغ حوالى ٥,٨٠٠ دولار ، بينما للكليات النظرية ٢٢٧٥ دولار .

د- جامعة مصر الدولية : تشتمل جامعة مصر الدولية على ٥ كليات عملية ونظرية ، ولقد بلغ عدد المستجدين ٦٠٠ دارساً . ولقد كان عدد الطلاب المستجدين فى عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ١٦٤ دارساً تزايد الى ٦٠٠ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . وبالنسبة للطلاب المقيدين فلقد بلغ عددهم ١١٥٨ منهم حوالى ٥٠٪ فى كلية الصيدلة والباقى فى الكليات الأخرى. وتشير البيانات أيضاً إلى أن عدد المقيدين فى عام ١٩٩٨/٩٧ كان ٢٤٨ دارساً بينما بلغ عددهم كما ذكرنا مسبقاً ١١٥٨ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ١٦١عضواً فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . ولقد كان عدد أعضاء هيئة التدريس عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ٤٩ عضواً. كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس =٧ ، أما بالنسبة للمصروفات الدراسية لجامعة مصر الدولية فقد قدرت بنحو ٩٠٠٠ جنيه للكليات العملية (ما عدا الحاسب الآلى ٧٥٠٠ جنيه) و ٧٥٠٠ للكليات النظرية وذلك فى الفصل الدراسى. أى أن متوسط المصروفات الدراسية السنوية للكليات العملية = ١٧,٠٠٠ جنيه ومتوسط المصروفات الدراسية السنوية للكليات النظرية = ١٥,٠٠٠ جنيه.

هـ- الجامعة الأمريكية بالقاهرة: بلغ عدد المستجدين الإجمالى للجامعة نحو ٧٦٠ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وتشير البيانات أيضاً إلى أن تغيراً طفيفاً حدث فى عدد المستجدين بين عام ١٩٩٨/٩٧ وعددهم ٦٩٣ والمستجدين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وبالنسبة للطلاب المقيدين فقد بلغ عددهم ٣٩٠١ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . وأيضا حدث تغيير طفيف فى عدد المقيدين لعام ١٩٩٨/٩٧ الذى بلغ ٣٦٣٢ دارساً مقارنة بالمقيدين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .أما بخصوص أعضاء

هيئة التدريس فقد بلغ ٣٠٩ عضواً فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وكلهم أساتذة . أما عدد أعضاء هيئة التدريس فى عام ١٩٩٨/٩٧ فقد كان ٢٦٩ عضواً .كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١٣ ، وتشير بيانات الجامعة إلى أن المصروفات تبلغ حوالى ١١٨٠٠ دولار سنويا .

٢- مؤشرات عن المعاهد العليا الخاصة :المؤشرات الإجمالية: بلغ إجمالى عدد المستجدين فى المعاهد العليا الخاصة ٥١٧٨٩ دارساً فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ فى مقابل ٢٩٩٤٤ فى عام ١٩٩٨/٩٧ ، وبالنسبة لهيكل توزيع المستجدين في المعاهد المختلفة كانت النسبة فى عام ١٩٩٨/٩٧ على النحو التالى : ٥١٪ لمعاهد الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٪ لمعاهد التعاون ، ٣٠٪ لباقى المعاهد العليا الخاصة . ولقد كانت اقل نسبة للمستجدين فى كل من معاهد اللغات، والمعاهد المتنوعة ومعاهد السياحة والفنادق . أما فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ فقد تحسن الهيكل نسبيا ، حيث كانت نسبة مساهمة معاهد الخدمة الاجتماعية ٤٧٪ ، ثم معاهد التعاون ١٤٪ ومعاهد الحاسب الآلى ١٤٪ وكانت نسبة باقى المعاهد ٢٥٪ . ولقد بلغ عدد المقيدين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ١٨١٤٧٥ دارساً فى مقابل ١٥٩٠٢٤ فى عام ١٩٩٨/٩٧ . أما بالنسبة لهيكل توزيع المقيدين على المعاهد العليا المختلفة ، فبلغت نسبة مساهمة معاهد التعاون حوالى ٤٦٪، ٤٩٪ فى عامى ١٩٩٨/٩٧ ، ٢٠٠١/٢٠٠٠ على التوالى . بينما تناقصت مساهمة معاهد التعاون من ٣٦٪ فى عام ١٩٩٨/٩٧ الى حوالى ١٩٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . كما أن البيانات تشير الى تزايد مساهمة معاهد الحاسب الآلى من ٥٪ عام ١٩٩٨/٩٧ الى ١٢,٤٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . وازدادت أيضاً معاهد الهندسة والتكنولوجيا من ٦,٤٪ فى عام ١٩٩٨/٩٧ الى حوالى ١١٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . أما بالنسبة لعدد القائمين بالتدريس الأصليين فى المعاهد العليا الخاصة فلقد بلغ عددهم الإجمالى ٨٦٠ عضواً فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ فى مقابل ٣٦٦ عضواً فى عام ١٩٩٨/٩٧، وقد حدث تطور طفيف فى أعداد القائمين بالتدريس فى كل من معاهد الخدمة الاجتماعية ومعاهد التعاون ، بينما تضاعفت أعداد القائمين بالتدريس فى المعاهد العليا الأخرى . أما بخصوص هيكل التوزيع النسبى للقائمين بالتدريس فى عام ١٩٩٨/٩٧ فقد بلغت نسبة معاهد الخدمة الاجتماعية وحدها حوالى ٤٢٪ يليها فى الترتيب كل من معاهد الهندسة والتكنولوجيا ، فالمعاهد المتنوعة، فمعاهد الحاسب الآلى على التوالى - أما بقية المعاهد فبلغت نسبة مساهمتها نحو ١٧٪ تقريبا. ولقد تغير الوضع فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، لتتقلص نسبة مساهمة معاهد التعاون الى ١٨٪ ، ثم تزايدت مساهمة

أعضاء هيئة التدريس فى معاهد الهندسة والتكنولوجيا لتبلغ حوالى ٣٠٪ ، وتساوت مساهمة كل من معاهد الحاسب الآلى والمعاهد المتنوعة بنسب مساهمة تصل الى ١٧٪ . وبلغ متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب = ٢٥٠٣ جنيه للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كما وصل متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٨٣

أ- معاهد الخدمة الاجتماعية : تعتبر معاهد الخدمة الاجتماعية أكبر المعاهد استيعابا للطلبة المستجدين والمقيدين على السواء ، حيث إنها تستوعب ما يقارب ٥٠٪ من إجمالى عدد الطلاب المستجدين والمقيدين . وفى ترتيب المعاهد من حيث عدد المستجدين يأتى معهد الخدمة الاجتماعية بمحافظات القاهرة ثم كفر الشيخ ثم سوهاج . أما اقل المعاهد عدداً فى المستجدين فهو معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر.ولقد بلغ عدد المقيدين ما يقرب من ضعف عدد المستجدين فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ولقد كان أكثر المقيدين عدداً فى معاهد الخدمة الاجتماعية بمحافظات القاهرة ، كفر الشيخ ، بنها وسوهاج على الترتيب . كما يحتل معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر الترتيب الأخير بالنسبة لعدد المقيدين . وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠٢ نحو ٣٦١ عضواً معظمهم من المنتدبين .كما وصل متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ٣١٢ .أما بالنسبة للإداريين والعمال فى المعاهد الخاصة فقد كان عددهم ٨٤١ فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ولقد تراوحت المصروفات الدراسية السنوية فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمعاهد الخدمة الاجتماعية (ماعدا معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر) بين ٥٣٥ الى ٧٧٠ جنيها للمصروفات الإجمالية . وبحساب متوسط المصروفات الدراسية السنوية الإجمالية لمعاهد الخدمة وجد أنه يقدر بحوالى ٥٨٨ جنيها ، ولقد استبعدت قيمة مصروفات معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر من التقدير .

ب- معاهد التعاون : بالرغم من أن هناك ثلاثه معاهد للتعاون فقط ، إلا أنها تعتبر فى المرتبة الثانية فى الترتيب بعد معاهد الخدمة الاجتماعية من حيث الاستيعاب لعدد الطلاب المستجدين والمقيدين كما بلغ عدد القائمين بالتدريس ٤٨٠ عضواً فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ معظمهم من المنتدبين .أما الإداريون والعمال فقد بلغ عددهم فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ نحو ٥٤١ .كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٨٦ ، وتشير بيانات المصروفات إلى أن المصروفات الدراسية السنوية الإجمالية لمعاهد التعاون تتراوح بين ٤٠٠ الى ٦٤٢ جنيها ، أى أن متوسط المصروفات يقدر بحوالى ٤٨٨ جنيها وذلك للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

جـ- معاهد السياحة والفنادق : يبلغ عدد معاهد السياحة والفنادق ١٠ معاهد منتشرة فى عدة محافظات لخدمة وتأهيل الكوادر اللازمة للنشاط السياحى فى مصر . و تعتبر معاهد السياحة من المعاهد الخاصة التى بها أعداد قليلة من الطلاب المستجدين مقارنة بالمعاهدً الأخرى ، أما بالنسبة للطلاب المقيدين فقد بلغ عددهم الإجمالى فى معاهد السياحة ٦٨٥٣ دارساً فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، وتمثل أعداد المقيدين فى معاهد السياحة والفنادق بمصر الجديدة والإسكندرية حوالى ٥٠٪ من إجمالى المقيدين فى معاهد السياحة والفنادق . ولقد بلغ عدد القائمين بالتدريس ٣١٩ فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ معظمهم منتدبون ، كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٢٩ . أما بالنسبة للإداريين والعمال فقد بلغ عددهم الإجمالى في هذه المعاهد نحو ٣٢١ ، وتشير بيانات المصروفات الدراسية إلى أن المصروفات متقاربة فى المعاهد المختلفة ، حيث تراوحت المصروفات ما بين ١٨١٠ و ٣٤٥٠ جنيه. وبشكل عام بلغ متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب نحو ٢٧٧٧ جنيها .

د- معاهد الحاسب الآلى : تعتبر هذه المعاهد من المعاهد الخاصة التى يقبل عليها الطلاب نظراً لاحتياج سوق العمل لهذا التخصص ويبلغ عددها ١١ معهدا منتشرة فى محافظات الجمهورية . ولقد بلغ إجمالى عدد المستجدين فيها في العام الجامعي ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ٧٠٩٦ دارساً معظمهم من الطلبة ويتراوح عدد المستجدين فى المعاهد المختلفة بين ٢٤٨ إلى ١٦٤٥ طالبا وطالبة. أما بالنسبة للطلاب المقيدين فقد بلغ عددهم ٢٢٥٦١ معظمهم من الذكور أيضا ، وبلغ عدد القائمين بالتدريس نحو ٤١٥ معظمهم من المنتدبين كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٢٩ . وتتراوح القيمة الاجمالية للمصروفات الدراسية لمعاهد الحاسب الآلى فيما بين ٢٣٤٣ و ٥٧٥٥ جنيها. وبشكل عام بلغ متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب نحو ٣٢٥٠ جنيها تقريباً .

هـ - معاهد الهندسة والتكنولوجيا : يبلغ عدد هذه المعاهد ١٢ معهدا منتشرة عبر محافظات الجمهورية ، وبلغ عدد المستجدين بها ٥٨٦١ للعام الجامعى ٢٠٠٠/٢٠٠١ معظمهم من الذكور . كما بلغ عدد المقيدين ٢٠٠١٤ ويعتبر المعهد العالى للدراسات المتطورة بالهرم أكبر معاهد الهندسة من حيث عدد الطلاب المقيدين وأيضا بالنسبة للمستجدين .ويقوم بالتدريس فى هذه المعاهد نحو ٨٢٤ عضواً . أما بالنسبة للإداريين والعمال فقد بلغ عددهم الإجمالى ٧٠١ .كما أن متوسط عدد

الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٣١ . و تشير البيانات المتوافرة بأن مصروفات معاهد الهندسة والتكنولوجيا تتراوح بين ٢٨١٢ و ٦٨٠٥ جنيه فى العام .كما تم تقدير متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب بحوالى ٤٧٩٤ جنيه .

و- معاهد اللغات : هناك أربعة معاهد للغات وهى من أقل المعاهد العليا الخاصة من حيث عدد المستجدين والمقيدين والقائمين بالتدريس والإداريين، كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٢٩ ، والقيمة الإجمالية للمصروفات تتراوح بين ٢٧٠٧ و ٣٤٥٠ جنيه . أما متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب فقد قدرت بحوالى ٢٩٢٣ جنيه.

ز- المعاهد المتنوعة: تشتمل المعاهد المتنوعة على ٨ معاهد ذات تخصصات مختلفة . ولقد بلغ إجمالى عدد الطلاب المستجدين بها ٣٧٥٤ دارساً . أما بالنسبة للمقيدين فعددهم ٦٩٩٣ دارساً، وبلغ أعضاء هيئة التدريس فى هذه المعاهد ٣٠٥ عضواً وبالنسبة للإداريين والعمال فقدر عددهم بنحو ٣٤٣ . كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٢٣ .ولقد تراوحت المصروفات الدراسية السنوية للمعاهد الخاصة المتنوعة فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠٣ بين ١٠٣١و ٤١١٣ جنيها بلغ متوسط المصروفات الدراسية للطالب نحو ٢٧٢٠ جنيه .

٣- مؤشرات عن المعاهد المتوسطة الخاصة: فيما يلى عرض لأهم المؤشرات التى يمكن استخلاصها من آخر بيانات إحصائية عن المعاهد المتوسطة الخاصة لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١.

أ- معاهد الخدمة الاجتماعية :بلغ عدد المستجدين بها ٥٧٢١ دارسا١٩٢ أما عدد المقيدين فقد بلغ ١١٧٦٥وبالنسة لعدد القائمين بالتدريس فكلهم منتدبون وعددهم ٩٤ عضواً كما بلغ عدد الإداريين والعمال ١١١ .ومتوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١٢٥ ومتوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب = ٣١٦

ب- معاهد الإدارة والسكرتارية :المستجدون والمقيدون فى هذه المعاهد كلهم طالبات وعددهم ٢٤٦٠ للمستجدات و ٥٢٥٤ للمقيدات .متوسط العدد لكل عضو هيئة تدريس =٧٣متوسط المصروفات الدراسية السنوية = ٤٤٣ جنيه .

جـ- المعاهد الفندقية :عدد الدارسين فى هذه المعاهد قليل مقارنة بالمعاهد الأخرى ، حيث إن إجمالى عدد الطلبة المستجدين فى المعاهد الثلاثة الفندقية ٢٣٥ بينما عدد المقيدين ٤٨٣ وبلغ عدد

الاداريين والعمال ٢٣٥ . وهو نفس عدد المستجدين، ومتوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١٣٠ .

د- المعاهد المتنوعة :تتميز هذه المعاهد بكثافة عدد الطلبة ، حيث وصل إجمالى عدد المستجدين فى هذه المعاهد ٢٠٠٣١ ، كما بلغ عدد المقيدين ٦٦٨٢١ .وعدد القائمين بالتدريس ٩٧٢ عضواً ومتوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٦٦٩ ، و متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالبات ٥٧٢ جنيها .

وما يمكن استخلاصه من نتائج هذه المؤشرات أن أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعات الخاصة مازال ضئيلا مقارنة بالجامعات الحكومية. كما أن المصروفات الدراسية للطلاب فى الجامعات الخاصة مرتفعة مقارنة بمصروفات الجامعات الحكومية . ومازالت معظم الجامعات الخاصة تعتمد على انتداب بعض أعضاء هيئة التدريس وكذلك الاستعانة بعامل وأجهزة الجامعات الحكومية ، خاصة فى كليات الطب. وفى واقع الأمر لايمكن تقويم دور الجامعات الخاصة حتى الآن ، نظراً لقصر عمر هذه الجامعات ، أما بالنسبة للمعاهد العليا والمتوسطة الخاصة ففيها أعداد كبيرة من الطلاب المستجدين والمقيدين وأعضاء هيئة التدريس والعمال مقارنة بالجامعات الحكومية.

- بعض الاسقاطات المستقبلية لمؤشرات التعليم الجامعى والتعليم العالى الحكومى:

وجاء بعد ذلك فصل يعرض بعض الإسقاطات المستقبلية لمؤشرات التعليم الجامعي الحكومى والتعليم العالى، وسيكون أمامنا مجموعة من البدائل تتوقف على ثلاث مجموعات من الفروض ، خاصة بالإسقاطات السكانية ، ومعدلات الدخول فى الجامعات الحكومية ومعدلات الدخول في التعليم العالى عموما .

وبالنسبة للمجموعة الأولى من الفروض فقد استندت الدراسة إلى الاسقاطات السكانية التي قام بها المركز الديموجرافى بالقاهرة لفئات السن الأحادية حتى سنة ٢٠٢١ وذلك طبقا لمجموعة الافتراضات الخاصة بالخصوبة (وهى الخصوبة المنخفضة والمتوسطة والعالية) ومن ثم حسب عدد السكان في فئة السن ١٨-٢٣ سنة وهى أعداد السكان التي تتضمن الدارسين بالتعليم العالى وكذلك الفئة العمرية ١٨-١٩ والتى على أساسها يمكن حساب معدل الداخلين فى التعليم العالى من

بينهم وكذا المعدلات المستهدف التحاقها بهذه النوعية من التعليم، أما المجموعة الثانية من الفروض فهى تختص بمعدلات الدخول للجامعة من بين السكان فى سن التعليم العالى وقد افترض بداية ثبات معدل الدخول للتعليم الجامعى والعالى مما ينطوى على تغير أعداد المستجدين الداخلين سنويا طبقا لتغير أعداد السكان فى هذه الفئة العمرية المختلفة وذلك عن طريق ثبات الأعداد السنوية للمستجدين بالتعليم العالى ، كذلك افترض تغير معدل الدخول للتعليم العالى عبر السنوات المختلفة. أما المجموعة الثالثة من الفروض فهى تستهدف زيادة الاهتمام بالتعليم الجامعى والعالى وذلك من خلال زيادة أعضاء هيئة التدريس أى انخفاض أعداد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، كذلك زيادة المنصرف على الجامعات والذى يعكسه زيادة متوسط المنصرف على الطالب ، والتى من المفترض أن توجه للاهتمام بارتفاع كفاءة العملية التعليمية داخل الجامعات وذلك بتوفير المعامل والأجهزة والورش اللائقة سواء فى الكليات العملية أو الكليات النظرية .

ويلاحظ أن فراغ السيناريوهات يتضمن مجموعة كبيرة من البدائل إلا أننا اخترنا مجموعة محدودة منها عددها ستة مقارنة بالوضع الأساسى المرجعى الذى يفترض فيه الخصوبة المتوسطة للسكان وثبات المؤشرات والمتغيرات الأخرى وهى على وجه التحديد متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وكذا معدل الدخول للجامعات الحكومية والتعليم العالى ومتوسط تكلفة الطالب الجامعى وافتراضات هذه المجموعة من السيناريوهات كالتالى :

- السيناريو (١) :فى هذا السيناريو تم افتراض ثبات عدد المستجدين للتعليم العالى (٤٦٣٣١٩طالبا) عند تقديرات سنة الأساس ٢٠٠٠/٢٠٠١ وثبات متوسط تكلفة الطالب عند تقديرات سنة الأساس (٤٢٢٢ جنيها) وأيضا ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس (٣٠ طالبا) عند تقديرات سنة الأساس ، ونلاحظ أن عدد السكان فى سن ١٨-١٩ سنة سيزيد من ٢٩٨٤ ألف سنة ٢٠٠١ إلى ٣٢٤٦ ألف سنة ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٢٦٢ ألف نسمة . ومعدل الدخول فى التعليم العالى (والذى يشمل كلا من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة والمعاهد العالية الحكومية والخاصة) ينخفض من ١٥,٥٣٪ سنة ٢٠٠١ إلى ١٤,٢٧٪ سنة ٢٠٢١ ، وهذا يفسر بأن الزيادة فى معدل الدخول للجامعات الحكومية سوف يخفض من معدل الدخول للجامعات الخاصة والمعاهد العالية الحكومية والخاصة .وبالنسبة لعدد المقيدين الصافى (وهو عدد المقيدين فى جميع السنوات ما عدا السنة الأولى)المتوقع فى الجامعات الحكومية فسيزيد من ٤١٢٥٠ سنة ٢٠٠١

إلى ١٧٤٥٠٠ سنة ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٣٣٢٥٠ بينما تبلغ زيادة عدد المقيدين الصافى المتوقع فى التعليم العالى ككل خلال الفترة نفسها ١٨٩٣٧٩طالبا . وبالتالى فإن عدد المقيدين الإجمالى (ويشمل عدد المستجدين مضافا إليه عدد المقيدين الصافى) فيزيد بنحو ١٣٣٢٥٠طالبا، ونلاحظ زيادة كل من عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد المعاونين بنحو ٤٣٨٩ أستاذا و٢٨٤٨ معاونا على الترتيب خلال الفترة نفسها ، ومن ناحية التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية فالزيادة المطلوبة تقدر بحوالى ٥٦٢٥٦١ ألف جنيه .

- السيناريو (٢) :يستهدف هذا السيناريو زيادة أعداد المنخرطين فى التعليم الجامعى والعالى ولذلك يفترض تزايد معدل الدخول للجامعات الحكومية من ٨ر٨٪ سنة ٢٠٠١ إلى نحو ٢٠٪ فى نهاية فترة الإسقاط ٢٠٢١ كذلك يزيد معدل الدخول للتعليم العالى من ١٥,٥٪ إلى نحو ٢٥٪ فى فترة الإسقاط . هذا مع ثبات متوسط تكلفة الطالب عند تقديرات سنة الأساس وكذا ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس . ونتائج هذا السيناريو تتوقع تزايد أعداد المقيدين بالجامعات الحكومية والذى يمكن أن يصل إلى ١,٧ مليون طالب ويتوقع أعداد المقيدين بالتعليم العالى عموما حوالى ٢,٣ مليون طالب وتقدر التكاليف لهؤلاء الطلاب بنحو ٧,٣ مليار جنيه وزيادة قدرها ٢ر٢ مليار جنيه تقريبا وذلك على أساس ثبات تكاليف الطالب بسنة الأساس ، كما يتوقع أن يزيد عدد المستجدين من ٢٦٣٥٩٥طالبا سنة الأساس إلى ٦٤٩٢٠٠ طالبا بزيادة قدرها ٣٨٥٦٠٥ طالب وزيادة عدد المقيدين الإجمالى فى الفترة نفسها بحوالى ٥١٨٨٥٥، وبالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس المتوقع لهذا السيناريو فيصل فى نهاية فترة الدراسة إلى ٤٥٧١٤ عضو هيئة تدريس بزيادة ١٧٠٩٠ فردا عن سنة الأساس .

- السيناريو (٣) :ويقوم هذا السيناريو كما سبق إيضاحه على ثبات المتغيرات كلها فيما عدا زيادة التكلفة بمعدل ٥٪ سنويا خلال فترة الإسقاط، ومع هذه الافتراضات يتوقع أن يكون عدد المستجدين قد زاد فى نهاية الفترة زيادة قدرها ٢٣١٤٤ طالبا بينما يكون عدد المقيدين فى نهاية الفترة ١٣٦١٢٣٩ طالبا بزيادة ١٥٦٣٩٤ طالبا عن سنة الأساس، أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فتزيد بنحو ٥١٥٢ عضو هيئة تدريس وإجمالى التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية يزيد فى نهاية المدة عن سنة الأساس زيادة قدرها ١٠١٦١٦٩٦ ألف جنيه .

- السيناريو (٤) : والافتراضات فى هذا السيناريو هى ثبات معدل الدخول للتعليم العالى

عند تقديرات سنة الأساس مع افتراض تناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس من ٣٠ طالبا فى عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٥ طالبا فى عام ٢٠٢١ وبالنسبة لعدد المستجدين المتوقع فى هذا السيناريو فهو يزيد زيادة قدرها ٢٣١٤٤ طالبا فى نهاية فترة الدراسة عن فترة الأساس وفى نفس الفترة محل الدراسة يزيد عدد المقيدين الإجمالى المتوقع من ١٢٠٤٨٤٥ طالبا سنة الأساس ليصل فى نهاية الفترة إلى ١٣٦١٢٣٩ طالبا بزيادة قدرها ١٥٦٣٩٤ طالبا . ويوازى ذلك زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس وزيادة إجمالى التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية زيادات قدرها ١٤٧٦٥ عضو هيئة تدريس و ٦٦٠٢٧١ ألف جنيه على التوالى .وهذا منطقى مع الفرض الخاص بتناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس والذى يترتب عليه احتياج أعداد أكثر من أعضاء هيئة التدريس وازدياد التكاليف المتوقعة .

- السيناريو(٥) :يفترض فيه تزايد معدل الدخول للتعليم العالى من ١٥,٣٣٪ سنة ٢٠٠١ إلى نحو ٢٥٪ فى نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٢١، مع افتراض زيادة التكلفة بمعدل ٥٪ سنويا خلال الفترة محل الدراسة وثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس عند تقديرات سنة الأساس وهى ٣٠ طالبا . ويتوقع أن يزيد عدد المستجدين بحوالى ٣٨٥٦٠٥ طالبا وعدد المقيدين بحوالى ٥١٨٨٥٥ طالبا وتكون الزيادة المتوقعة فى أعضاء هيئة التدريس هى ١٧٠٩٠ عضوا فى نهاية الفترة عن سنة الأساس . أما بالنسبة لإجمالى التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية فهى تحتاج زيادة قدرها ١٤٢٢١٩٢٦ ألف جنيه عن سنة الأساس .

- السيناريو (٦): يفترض فيه التزايد فى معدل الدخول للتعليم العالى كما فى السيناريو (٥) ، وافتراض زيادة التكلفة بمعدل ٥٪ سنويا خلال فترة الإسقاط وافتراض تناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس من ٣٠ طالبا سنة ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٥ طالبا فى عام ٢٠٢١ ويعتبر هذا السيناريو هو السيناريو (الأكفأ من ناحية العملية التعليمية) حيث يستهدف تحسين الأداء من مختلف الجوانب داخل وحدات التعليم حيث يقل عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس ويزيد تكلفة التعليم ويزيد معدل الدخول للتعليم العالى . وفى هذا السيناريو يزيد عدد المستجدين المتوقع زيادة قدرها ٣٨٥٦٠٥ طالبا ويزيد عدد المقيدين زيادة قدرها ٥١٨٨٥٥ طالبا ويزيد أعضاء هيئة التدريس زيادة قدرها ٢٩٢٦٣ عضو هيئة تدريس أما بالنسبة للتكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية فتبلغ الزيادة ١٤٢٢١٩٢٦ ألف جنيه عن سنة الأساس .

وتناول الفصل التالى التعليم عن بعد وإمكانيات استخدامه للتقليل من تكلفة التعليم الجامعى، ولقد تم توضيح الفرق بين التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث ذكر أن من أهم سمات التعليم المفتوح أنه يقوم على فتح فرص التعلم لأكبر عدد من الأشخاص بدون التقيد بسن معين أو بمؤهل ولايتطلب التفرغ للدراسة أو الانتهاء منها فى فترة زمنية محددة، أى أنه مفتوح للجميع بدون شروط أو قيود. ولكن التعليم المفتوح فى مصر له شروط لازمة للالتحاق به، كحصول الطالب على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلهما ومرور خمس سنوات على الأقل على تاريخ حصوله على الشهادة. وحاليا تم فتح باب الالتحاق بفرع الجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة و يظل شرط مرور خمس سنوات على الأقل على الحصول على الشهادة الثانوية موجودا بالنسبة للطلبة المصريين.

أما التعليم عن بعد فيهدف إلى زيادة الفرصة لالتحاق الطلاب بالجامعة، وعلى توظيف تقنيات الاتصال المختلفة و يعتمد على البحث والتعلم الذاتى وهو غير مشروط بأوقات أو أماكن معينه. وتوجد طريقتان من المعرفة المنقولة من خلال التعليم عن بعد، وهما: التعليم فى اتجاه واحد وهو يعتمد على توصيل وتوفير المناهج التعليمية للمتلقى باستخدام بعض الوسائط دون وجود حلقة تواصل بين المدرس والمتلقى. والطريقة الأخرى وهى طريقة التعليم فى اتجاهين وفيه تكون العلاقة متبادلة بين كل من المدرس والمتلقى وايضا بين المتلقين وبعضهم البعض. ومن الممكن استخدام الطريقتين معا بحيث ترسل المادة العلمية بالبريد العادى أو البريد الإلكترونى ثم تتم المناقشة فيما بعد من خلال الإنترنت. ومن الوسائط المستخدمة لإيصال المواد التعليمية، فى التعليم عن بعد المطبوعات ، والصوت حيث يتم استخدام التليفون كوسيلة لنقل المعلومات، وهى تعتبر طريقة وسط بين استخدام برامج الراديو والمؤتمرات السمعية ومن الممكن أن تسجل المعلومات على شرائط كاسيت لاستخدامها ويوجد التفاعل ولكن بين عدد محدود من الأشخاص. و شبكة الإنترنت وفيها يتم استخدام الوسائل الحديثة من أجهزة الحاسب والبرمجيات و عتاد الحاسب ومن الممكن أيضا أن تتاح عملية التفاعل بين المعلم والمتلقين والمتلقين وبعضهم البعض من خلال التحدث عبر الشبكة ومن الممكن أن تتاح المواد الدراسية على الشبكة للمتلقى فى أى وقت، وعلى المتلقى أن يكون لديه الوسائل التكنولوجية الحديثة من حاسب و مجموعات البرمجيات وعتاد الحاسب والتى سيحتاجها لقراءة المادة العلمية، والبرمجيات ويقصد بها البرامج المخزنة على الأقراص المدمجة أو الأقراص المرنة

ويحتاج المتلقى جهاز حاسب به إمكانيات تشغيل هذه البرامج بكفاءة. والصورة وفيها تأخذ عملية التعليم الشكل التفاعلى باستخدام التكنولوجيا الحديثة عن طريق إتاحة الفرصة للمتلقى لرؤية المعلم والتفاعل معه ولكن يجب على المتلقى أن يكون على الموقع المخصص على الشبكة فى وقت معين.

فاعلية التعليم عن بعد: وعلى الرغم أن التعليم عن بعد أكثر مرونة من حيث اختيار وقت التعلم ومكانه وأنه يمكنه التعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلاب بكفاءة أكثر من التعليم التقليدى، فإن هناك سلبيات من الممكن أن تتولد نتيجة وجود المتعلمين فى أماكن بعيدة عن بعضهم، اضافة إلى عدم إتاحة الفرصة أمامهم للتفاعل مع المعلم فى كل الأوقات والاعتماد على الوسائل المختلفة للتواصل. وهذه السلبيات تجعل معدل عدم استكمال الدراسة مرتفعا ومستوى التحصيل قليلا . وحيث إن المتلقى هو محور عملية التعليم عن بعد وليس المعلم ، فإنه يجب التخطيط للتعليم عن بعد بحيث تكون المادة الدراسية جذابة و التعليم تفاعلى بين المعلم والمتلقى وبين المتعلمين و بعضهم البعض مما يؤدى إلى استمرارية المتعلم فى العملية التعليمية وعدم إحساسه بالملل. ومع التطور السريع فى تكنولوجيا الاتصالات، ظهرت أجهزة التلفزيون الرقمية والتى يتم من خلالها إدماج استخدام التلفزيون و الدش بعالم المعلومات و الإنترنت باستخدام الكمبيوتر، ويحول الكمبيوتر إلى جهاز تلفزيون يستقبل القنوات الفضائية المختلفة عن طريق القمر الصناعى. وهذا يساعد الطلاب على دخول عالم التعليم التفاعلى والإلكترونى من خلال استقبال جميع القنوات التعليمية ومتابعة العملية التعليمية لحظة بلحظة... كما يتيح للطالب من خلال قاعة المحادثة أن يحاور ويناقش أستاذه و يتلقى الإجابة عن كل الاستفسارات لديه.

إن شبكة الإنترنت من الوسائط المستخدمة فى عملية التعليم عن بعد، وعلى ذلك فإن الحاسب المتصل بشبكة الإنترنت أصبح من الأدوات الأساسية للتعلم عن بعد، ويمثل عدم وجود (أو قلة) المواد التعليمية المصممة لهذا الغرض فى مصر من أهم المعوقات التى يجب إزالتها.

- تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى (دراسة ميدانية):

وجاء بعد ذلك فصل بعنوان تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى (دراسة ميدانية) حيث تناول تحليل الاستبيانات التى استخدمت فى هذه الدراسة، ولقد سحبت عينة الطلبة من جامعات عين شمس ، وحلوان ، والمنيا ، الإسكندرية . كما سحبت العينة من ٢٦ كلية من كليات

الجامعات المذكورة وجاء توزيع الطلبة المشاركين فى الدراسة من الكليات العملية والكليات النظرية .

أ- آراء الطلبة:

ولقد ظهر أن ٩٠٥٪ من الطلبة يحصلون على دروس خصوصية . ٨٠٥٪ منضمون لمجموعات تقوية، فى حين قرر ٨٢٪ أنهم لا يحصلون على أى من النوعين،ولقد تم تحليل التباين لهذه البيانات فجاءت النتائج لتبين وجود فروق ذات دلالة فى مستوى ٠٠٥ . فيما بين الجامعات المختلفة، كما وجد أن هناك فرق دال فيما بين جامعة عين شمس، وجامعة المنيا ، أى أن الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية منشرة بدرجة أكبر ودالة فى جامعة عين شمس بالمقارنة بجامعة المنيا، كما وجدت فروق دالة فيما بين جامعة المنيا وكل من جامعتى حلوان والإسكندرية ، مما يدل على أن الدروس الخصوصية ودروس التقوية فى جامعتى حلوان والإسكندرية أكثر انتشارا منها فى جامعة المنيا، وأخيراً وجد فرق دال فى هذا الجانب فيما بين جامعة الإسكندرية وجامعة المنيا، وبذلك تعتبر جامعة المنيا من أقل الجامعات فى انتشار هذه الظاهرة ، ويليها بعد ذلك جامعة الإسكندرية , فجامعة حلوان ، وتأتى جامعة عين شمس فى النهاية. وقد يفسر ذلك ضخامة أعداد الطلبة الملتحقين بجامعة عين شمس، حيث لا يستطيع الطلبة الدراسة بشكل جيد ، والاستفادة من المحاضرات وقاعات الدرس المحددة ، وذلك لكبر عددهم ، ولذلك يضطرون للدروس الخصوصية ، ومجموعات التقوية، وهذا يدعو للتأكيد على وجوب تجزىء الجامعات الكبيرة لجامعات اصغر حتى تتحقق الفائدة المرجوة من الدراسة الجامعية. أما المشاكل التى يعانى منها التعليم العالى فلقد رتبها الطلبة من وجهة نظرهم كما يلى: عدم توفر الأجهزة اللازمة - عدم مناسبة المناهج لسوق العمل، - تكدس الطلبة بالمدرجات - عدم قدرة بعض أعضاء هيئة التدريس على توصيل المعلومات -ارتفاع أسعار الكتب - عدم التزام بعض الأساتذة - أسلوب التقويم - عدم توفر السكن المناسب . ويشكو الطلبة من عدم وجود رقابة على الأساتذة فى العملية التعليمية وتمييز بعض الأساتذة لبعض الطلاب وإلزام الطلبة بشراء مذكرات فى بعض المواد ولقد بينت النتائج أن ٣٣٠٥ ٪ من أفراد العينة قد رسبوا أو تخلفوا فى مادة أو أكثر أثناء دراستهم ، ولذلك نجد أن ١١٠٤٪ فقط يوافقون على وجوب تحمل الطالب المتخلف أو الراسب جزءا من التكلفة الفعلية للدراسة، فى حين أن الغالبية العظمى منهم (٥٤٠٨٪) يرفضون ذلك، فى حين أن ١٢٠٦٪ يوافقون على ذلك بشرط الحصول على مساعدة مادية ترد بعد التخرج والعمل. ويرى ٣٩٪ من الطلبة أن مستوى المبانى الجامعية جيد ، ويرى

٤٦,٥٪ أنها متوسطة ، أما بالنسبة لمستوى التجهيزات والأدوات فإن ١٣,٨ ٪ يرون أن هذه التجهيزات أو الأدوات جيدة، فى حين أن ٣٣,٦٥٪ يرون أنها رديئة، ويرى ٤٦,٦٥ ٪ فقط أنها متوسطة .

أما رأى الطلبة فى مستوى الأنشطة الاجتماعية فهوأنها متدنية إذ أن ٢٤,٤٪ يرون أنها جيدة و يرى ٣٠,٨٪ أنها متوسطة ، أى أن حوالى ٥٥٪ يرون أنها جيدة أو متوسطة وهى نسبة متدنية للغاية بالنسبة لهذا الجانب. أما حكم الطلبة على مستوى الأنشطة الرياضية فلقد جاء أكثر تدنيا من حكمهم على مستوى الأنشطة الاجتماعية . أما فيما يتعلق بمستوى أداء الأساتذة، فنجد أن ٤١,٩٪ يرون أنه جيد فى حين يرى ٤٨,٦٪ أنه متوسط ، ولا يتعدى من يراه رديئا ٧,٨٪.

أما حكم الطلبة على مستوى تجهيز المكتبة بالكتب والمراجع فنجد أن ١٩,٥٪ يحكمون برداءتها، ٤٥,٥٪ يذكرون أنها متوسطة. وجاء السؤال التالى ليسأل عما إذا كانوا يفضلون الالتحاق بالجامعات الخاصة وتأتى الإجابة لتبين أن ٢١,١٪ فقط يجيبون بالإيجاب، فى حين أن ٨٠٪ تقريبا لا يفضلون ذلك . أما أسباب هذا التفضيل فيرجع بالترتيب إلى: ارتفاع مصاريف الدراسة - الاعتراض على المستوى العلمى - عدم موافقة الأسرة - نوعية الطلبة ، ويفضل ٦٠٪ من الطلبة الدراسة بجامعة حكومية بمصروفات مما يدل على أن الجامعات الحكومية لها مكانتها وشهرتها لدى الطلبة ، ولذا لم يختار الدراسة بجامعة خاصة بمصروفات غير ٣٨,٣٪، وكان من بين أسباب تفضيل الطلبة للجامعات الحكومية على الجامعات الخاصة اعتقاد الطلبة أن الجهات الحكومية تفضل خريجى الجامعات الحكومية على الجامعات الخاصة، وعدم اعتراف بعض الجهات الحكومية بشهادات الجامعات الخاصة. وقد يكون ذلك صحيحا أيضا لأن الجهات الحكومية تلتزم بتعيين المعترف بشهاداتهم ، وبعض الجامعات الخاصة لم تحصل بعد على الاعتراف بشهاداتها. أما السؤال الأخير الذى يسأل فيه الطلبة عن أسباب تفضيلهم للدراسة فى الجامعة الخاصة لو تركت لهم الحرية فهى ملاءمة المناهج لمستجدات سوق العمل وتوافر الإمكانيات التعليمية وقلة العدد . ويتقدم الطلبة بعدة مقترحات لزيادة التمويل الجامعى من أهمها: إنشاء طابع خاص بكل جامعه - قيام الدولة بإنشاء صندوق خاص للتمويل ، خصما من رسوم مصروفات طلبة التعليم ما قبل الجامعى لصالح تمويل التعليم الجامعى - تحصيل نسبة ١٠٪ من ثمن الكتاب الجامعى - تخصيص مشروعات استثمارية يشترك فيها الطلبة .

ب- آراء هيئة التدريس:

سحبت عينة أعضاء هيئة التدريس من جامعات عين شمس وحلوان والمنيا والإسكندرية ، والمجلس القومى للتعليم ولقد سحبت العينة من جميع الكليات والمعاهد العليا ، والمجلس القومى للتعليم.

وترى غالبية أعضاء هيئة التدريس أن من أهم أسباب مشاكل العملية التعليمية قصور التمويل ، فى حين أن نسبة الربع تقريباً يقولون إن نقص التمويل يعتبر لحد ما من أهم مشاكل العملية التعليمية ، وينفى ذلك نسبة ضئيلة لا تتعدى ٢,٨٪.

وجاء السؤال التالى بعد ذلك ليسأل أفراد العينة ، إذا كان التمويل يعتبر من أهم مشاكل العملية التعليمية فهل يعتقدون أن زيادة الموارد المخصصة للإنفاق على التعليم العالى ستحل مشاكله؟ فجاءت الإجابات بنسبة ٥٣,٩٪ بالإيجاب، وبنسبة ٤٣,٤٪ تقول بإمكانية حل مشاكل التعليم العالى لحد ما عن طريق زيادة الموارد المخصصة للإنفاق على التعليم العالى.

وبعد ذلك جاء سؤال ليستوضح آراء المجيبين على اقتراح البعض بتحديد عدد الملتحقين بالتعليم العالى بدقة بما يتناسب مع الإمكانيات، فجاءت النتائج لتبين أن نسبة ٥٩,٥٪ يرون بوجوب تحديد العدد المناسب لكل كلية، وترى نسبة ٢٥,٥٪ بضرورة زيادة قدرة الجامعات لاستيعاب أعداد أكبر ، وترى نسبة ١٠,٨٪ بوجوب السماح بقدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص، وتقدم آخرون بعدة مقترحات منها وضع خطة قومية لمدة خمس سنوات تلتزم بها الجامعات ، وتتوافق مع متطلبات واحتياجات كل كلية فى ضوء حاجات سوق العمل ، بالإضافة لأهمية عقد امتحانات للقدرات تتناسب مع احتياجات كل كلية فى ضوء معايير مسبقة تتناسب مع احتياجات سوق العمل المستقبلية.

وفى الواقع فإنه يجب تقنين اختبارات واستخراج معاييرها ، وجعل القبول فى الكليات المختلفة بناء على نتائج هذه الاختبارات ، إذ أن ذلك سيؤدى لتقليل الفاقد، حيث إن من يقبل فى أى كلية من الكليات ستكون له القدرة على النجاح فيها ، إذ أن هذه الاختبارات تقيس الاستعداد للنجاح فى كل كلية من الكليات بشرط إعداد هذه الاختبارات بشكل جيد، كما أنها ستعمل على حل مشكلة الثانوية العامة إذ أنها لن تكون المعيار الوحيد للقبول فى الجامعات.

ولقد رتب أعضاء العينة بعض الحلول لمشكلة تمويل التعليم العالى من وجهة نظرهم الخاصة ، فجاء ترتيب هذه الحلول من أكثرها لأقلها تكرارا ،كما يأتى : زيادة نصيب التعليم العالى فى الموازنة العامة للدولة- إنشاء وحدات ذات طابع خاص يستخدم جزء من حصيلتها فى الإنفاق على التعليم - إعادة توزيع بنود الإنفاق على التعليم العالى بشكل أكثر كفاءة، كما يمكن تحميل الكلية للطلبة الراسبين لجزء من التكلفة - تحصيل مصروفات لتغطية جزء من نفقات التعليم- ترشيد الإنفاق على التعليم العالى- جمع التبرعات من المجتمع المحلى- عقد دورات تدريبية لخدمة المجتمع، يستخدم جزء من حصيلتها فى الإنفاق على التعليم العالى، وأخيرا وفى المرتبة العاشرة ، فرض رسم ضريبى خاص بالتعليم العالى .

وطلب رأى العينة فيما يقترحه البعض من ضرورة زيادة المرونة فى إضافة أو إلغاء التخصصات التى تقدمها الجامعات تبعا لحاجة سوق العمل ، وهذا بالطبع يستلزم سهولة الإجراءات وإحداث التغيرات دون وجود عقبات ، مما يعنى زيادة حرية الجامعات والمعاهد العليا ، فوافق على ذلك موافقة تامة ٦٦,٣ ٪ ووافق على ذلك لحد ما ، ٢٦,٣٪ ولم يعترض عليه سوى ٦,٣٪.

أما فيما يتعلق بإنشاء جامعات خاصة بمصروفات فلقد كانت موضوع السؤال التالى، حيث طلب رأى المجيبين فيما إذا كان إنشاء جامعات خاصة بمصروفات يمكن أن يحل مشاكل تمويل التعليم العالى، فجاءت الإجابات لتبين أن ٦٢,٧٪ يعتقدون أن ذلك لن يحل مشكلة تمويل التعليم العالى.

ولكن إذا كانت هذه النسبة الكبيرة ترى أن إنشاء الجامعات الخاصة بمصروفات لن يحل مشكلة تمويل التعليم العالى فما هو السبب أو الأسباب الكامنة وراء ذلك ؟ تتلخص آراءالأساتذة مرتبة من أكثرها لأقلها أهمية ، في أن التعليم الخاص لا يحقق العدالة بين الناس إذ يلتحق به القادرون فقط ويضاف لذلك الاعتراض على المستوى العلمى لهذه الجامعات وخاصة أن طلبتها من الطلبة ذوى التحصيل المنخفض، وهو السبب الثالث الذى ساقته عينة الأساتذة الذين أجابوا على الاستبيان، وجاء فى المرتبة التالية أن التعليم الخاص ليس لديه خبرة كافية فى المجال العملى، جاء بعد ذلك تدنى المستوى السلوكى لطلبة التعليم الخاص.

أما السؤال التالى فكان للتعرف على آراء العينة ، حيث يقول لها، إذا لم يتوفر للطالب

فرصة الالتحاق بالتعليم العالى الحكومى المجانى فهل تفضل أن يتجه للالتحاق بتعليم حكومى بمصروفات أقل، أم يتم التوسع فى توفير تعليم حكومى بمصروفات لمن يريده، أم أنه يجب التوسع فى توفير التعليم الخاص؟ فجاءت الإجابات لتبين أن أفراد العينة يضعون التعليم الحكومى بمصروفات على أنه الاختيار الأول الذى يفضلونه، ويلى ذلك تعليم حكومى ولكن بمصروفات أقل ، أى تعليم حكومى تقدم الدولة له ما يكفى من الدعم، وأخيراً التوسع فى التعليم الخاص ولكن كخيار أقل أهمية عن سابقيه.

وجاء بعد ذلك سؤال طلب رأى العينة فى إعادة توزيع ميزانية التعليم الحكومى فى مصر بحيث يحصل التعليم ما قبل الجامعى على النصيب الأكبر، وهو ما تدعو إليه المنظمات الدولية، وجاءت النتائج فى هذا الاتجاه أيضا حيث وافق بشدة على هذا الاقتراح نسبة ٢٠,٩٪، ووافق عليه نسبة ٦٤,٨ من المجيبين . ولم يعترض على هذا الاقتراح سوى ٣١,٧٪.

ويرى المجيبون أنه من الممكن أن يدخل القطاع الخاص فى بناء المؤسسات التعليمية ، ويأتى الاختيار الثانى دخوله فى تجهيز المؤسسات التعليمية ، أما الاختيار الثالث فهو أن يدخل القطاع الخاص فى بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية، ويلى ذلك بناء وتجهيز وإدارة المؤسسات التعليمية ، أى أن القطاع الخاص يأخذ العملية بأكملها ، ويأتى بعد ذلك دخول القطاع الخاص فى إدارة المؤسسات التعليمية .

جـ- آراء الاساتذة وأعضاء المجلس القومى للتعليم:

ويرى الأساتذة وأعضاء المجلس القومى للتعليم بنسبة ٥١,٧٪ ضرورة أن يتحمل الطالب الراسب لجزء من تكلفة تعليمه، وترى نسبة ٣٤,٥٪ هذه الضرورة ولكن بشرط توفر وسيلة لمساعدة الطلبة مادياً، و لا يعارض هذا الرأى سوى ١٠,٨٪.

أما المساعدات المادية التى تقدم للطلبة والتى يمكن تطبيقها فى مصر ، فترتبها العينة لتكون على هيئة منحة تتحملها المؤسسات الإنتاجية ، وهذه هى الطريقة الأفضل من وجهة نظرهم والتى تحتل المرتبة الأولى، ويأتى بعد ذلك تقديم قرض يسدد بعد التخرج والالتحاق بالعمل، ويأتى فى المرتبة الثالثة منحة لا ترد وتتحملها صناديق الزكاة، وفى المرتبة الرابعة أشكال أخرى مثل : منح من البنوك للطلبة فى الكليات العملية تسترد بعد التخرج واستلام الخريج للعمل، تدعم الدولة نسبة

٧٥٪ من تكلفة التعليم للطلبة المتفوقين. تنفيذ مشروعات استثمارية خاصة بالجامعات يخصص ريعها لدعم نفقات التعليم الجامعى. تقديم منح تدريبية للطلبة تشمل كافة التخصصات لتشجيعهم على العمل الحر. إلزام الجهات الصناعية والزراعية والهندسية والطبية ..الخ بتقديم منح لبعض الطلبة فى هذه التخصصات لتعينهم بعد التخرج وخصم هذه المنح من رواتبهم.

أما فيما يتعلق بنسبة الزيادة المطلوبة لتمويل التعليم العالى لكى يتحسن حاله ، فيذكر المجيبون أن هذه النسبة يجب أن تصل إلى أربعة أمثال الميزانية الحالية وذلك بنسبة ٢٧,٣٪، وضعف الميزانية الحالية بنسبة ١٧,٧٪، وثلاثة أمثال الميزانية الحالية بنسبة ١٥,٩٪، وأكثر من أربعة أمثال الميزانية الحالية بنسبة ٩,٢٪، والواقع أن جميع هذه النسب اعتباطية وليست مبنية على أسس علمية.

ولكى نقف على رأى أعضاء هيئة التدريس فى بعض الأمور المطلوبة لدعم التعليم العالى قدمت لهم قائمة تحتوى على بعض الأمور الهامة وطلب منهم ترتيبها تبعا لأهميتها من وجهة نظرهم، فجاء فى البداية أعضاء هيئة التدريس ، حيث إنه لا صلاح للتعليم الجامعى ما لم يكن القائم على العملية التعليمية راضيا ومستريحاً ، ولذلك جاء دعمه محتلاً للمرتبة الأولى، واحتلت التجهيزات المرتبة الثانية، ، وجاء فى المرتبة الثالثة المبانى ، واحتل المرتبة الرابعة المراجع سواء التقليدية أو الإلكترونية، واحتل المرتبة الخامسة تحقيق التوافق بين عدد الطلاب والإمكانيات، وجاءت الأنشطة فى المرتبة السادسة والأخيرة.

د- آراء أولياء الامور:

لقد أجاب على استبيان أولياء الأمور ألف من الأفراد موزعين فيما بين الجامعات الأربع ، وجاءت إجابات أولياء الأمور الخاصة بالتحاق أبنائهم بمجموعات تقوية لتبين أن ١٦,١٪ يجيبون عن ذلك بالإيجاب ،٨٣,٩٪ يذكرون أن أبناءهم غير ملتحقين بمجموعات تقوية،ولقد بين تحليل التباين فيما بين متوسطات إجابات أولياء الأمور من الجامعات المختلفة أن النسبة الفائية مساوية ١٣,٧٩٨ ، أى أنها دالة وذلك باستخدام مستوى دلالة يساوى ٠,٠٥ ، وللتعرف على مصدر هذه الدلالة أجرى اختبار شافييه Scheffe فوجد أن هناك فروق دالة فيما بين جامعة المنيا وجامعات عين شمس وحلوان والإسكندرية أى أن طلبة جامعة المنيا أقل فى التحاقهم بمجموعات التقوية بدرجة

دالة بالمقارنة بباقى طلبة الجامعات الأخرى ولم تتضح بعد ذلك أية فروق فيما بين طلبة الجامعات الأخرى فى هذا الجانب. وجاء السؤال التالى ليسأل أولياء الأمور عما إذا كان أبناؤهم فى المرحلة الجامعية يحصلون على دروس خصوصية ، فجاءت النتائج لتبين أن ١٦,٥٪ يجيبون على ذلك السؤال بالإيجاب ، فى حين يذكر ٨٣,٥٪ أن أبناءهم لا يحصلون على دروس خصوصية، وللتعرف عما إذا كانت هناك فروق دالة فى إجابات أولياء الأمور عن هذا الجانب أجرى تحليل التباين فجاءت النتائج لتثبت وجود فروق دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ، وللتعرف على مصدر هذه الدلالة أجرى اختبار شافييه فوجد أن هناك فروق دالة فيما بين جامعة عين شمس وجامعة المنيا وجامعة الإسكندرية ، مما يدل على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية فى جامعة عين شمس بدرجة كبيرة وبدرجة دالة وذلك بالمقارنة بالجامعات الثلاث الأخرى.كما يتضح أيضا أن هناك فروق دالة فيما بين جامعة حلوان وجامعتى عين شمس والإسكندرية ، حيث تقل جامعة حلوان فى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بها بالمقارنة بجامعة الإسكندرية ولكن انتشار هذه الظاهرة فى جامعة حلوان أكثر منها بالمقارنة بجامعة المنيا.أى أن جامعة المنيا تأتى فى الصدارة فى قلة الدروس الخصوصية بها وتليها بعد ذلك جامعة حلوان ، فجامعة الاسكنرية ، فجامعة عين شمس. وتتلخص أسباب ضعف المستوى العلمى لبعض التلاميذ كما يراها أولياء الأمور مرتبة من أكثرها لأقلها تكراراً كما يأتى : كثرة عدد الطلبة بالمدرجات - عدم ميل الطالب للكلية التى التحق بها - صعوبة المقررات - إهمال الطالب - عدم التزام بعض الأساتذة - ضعف مستوى تحصيل الطالب - قصور إمكانيات الكلية.

وجاء بعد ذلك سؤال يذكر أن أهم أسباب مشاكل التعليم ترجع لكثرة عدد الطلاب، ويطلب فيها رأى ولى الأمر ، فجاءت الإجابات لتشير لموافقة أولياء الأمور بشدة على هذا التفسير بنسبة ٤٥,٧٪ ، وبالموافقة بنسبة ٤٢,٧٪ وعدم الموافقة بنسبة ١١٪ ،وترك الإجابة عن هذا السؤال ٠,٦٪ .وفيما يتعلق بأسباب عدم إلحاق أبنائهم بإحدى الجامعات الخاصة، ذكر الوالدان العديد من الأسباب التى أمكن ترتيبها من أكثرها لأقلها تكراراً كما يأتى : نقص الإمكانيات المادية - عدم الاعتراف ببعض شهاداتها - ضعف التعليم بالجامعات الخاصة. ويرى أولياء الأمور أن الجامعات الخاصة تخدم فئة معينة من الناس وأن أسعارها مرتفعة ، وأن الجامعات الحكومية أفضل من الجامعات الخاصة، وأنها يمكن أن تخفف العبء عن الجامعات الحكومية.

أما فيما يتعلق بآراء أولياء الأمور فى دفع بعض المبالغ للدولة من أجل تحسين الخدمة التعليمية فوافق ٤٧,٦٪ على تحمل جزء من نفقات التعليم بشرط الحصول على تعليم جيد ، فى حين لم يوافق ٢٦٪ وأرجعوا السبب فى عدم الموافقة لعدم وجود ضمان بتحسين الخدمة التعليمية، ويرى أولياء الأمور أن مجانية التعليم الحكومى يجب أن تكون لجميع الطلبة دون تمييز، فى حين ترى نسبة بسيطة وجوب قصرها على الطالب المتفوق فقط .أما آراء أولياء الأمور فى أفضل الطرق لمساعدة الطلبة ماديا مرتبة من أكثرها لأقلها تكراراً فهى تقديم منحة للطالب غير القادر لا ترد - تقديم قرض يرده الطالب بعد تخرجه وحصوله على مرتب ، ويوافق أولياء الأمور على تحمل الطالب الراسب لبعض المصروفات مقابل إعادة السنة أو امتحان مادة أو مواد التخلف، واعترضت على ذلك نسبة ٤٣,٩٪.

أما أسباب موافقة بعض أولياء الأمور على تحمل الطالب الراسب فى التعليم الحكومى لبعض المصروفات مقابل إعادة السنة أو امتحان التخلف فقد أرجعه أولياء الأمور إلى ضرورة أن تكون هناك جدية من الطلبة وإلى أن ذلك يحقق العدالة بين الطلبة ، أما الأسباب التى ذكرها أولياء الأمور لتعليل عدم موافقتهم على تحمل الطالب الراسب فى التعليم الحكومى لبعض المصروفات مقابل إعادة السنة أو امتحان التخلف مرتبة من أكثرها لأقلها تكراراً فهى أن: الرسوب قد يحدث لظروف خارجة عن إرادة الإنسان، كما ذكروا أن الضغط المادى على الأسرة كبير، وجاء السبب الثالث ليذكر أن النجاح والرسوب تحكمه معايير أخرى غير المذاكرة.

هـ- آراء العمداء:

وجاءت عينة العمداء مكونة بنسبة ٢٢٪ من جامعة عين شمس، ٢٤٪ من جامعة حلوان ، ٢٦٪ من جامعة المنيا ، ٢٨٪ من جامعة الإسكندرية.وجاء متوسط عدد الطلبة فى الكليات التى أجاب عمداؤها على الاستبيان مساويا ٤٩٢٧ طالبا وطالبة ، والوسيط مساوياً ٢٢٧٤ ، والمنوال ٢٠٠٠ طالب وطالبة وجاء المدى مساويا ٢٤٤٣٠ مما يدلنا على وجود تباين كبير فيما بين أعداد الطلبة فى الكليات المختلفة، وجاء الحد الأدنى لعدد الطلبة فى الكليات مساويا ٢٠٨ ، فى حين وصل الحد الأقصى إلى ٢٢٤٣٠ وبالطبع فى الكليات التى يصل فيها العدد لهذا الحد الأقصى ، تصعب إدارتها، كما يصعب استفادة الطلبة فيها ، وتزدحم مدرجاتها ، وتسوء فيها العملية التعليمية لحد كبير.

ويرتب العمداء البنود الخاصة بالتمويل من أكثرها لأقلها أهمية كما يأتى: الأدوات والأجهزة - الصيانة -الإنشاءات -المكتبات ، ويعتبر ٦٧٪ منهم أن التمويل هو أهم مشاكل العملية التعليمية، ويوافق ٧٤٪ على أن زيادة الموارد المخصصة للإنفاق على التعليم الجامعى ستحل مشاكله.

كما يرتب العمداء بعض الحلول لمشاكل التعليم العالى من وجهة نظرهم من أكثرها لأقلها أهمية كما يلى: ١- زيادة نصيب التعليم العالى فى الموازنة العامة للدولة، ٢- إنشاء وحدات ذات طابع خاص يستخدم جزء من عائدها فى الإنفاق على التعليم ، ٣- تحميل الطلبة الراسبين جزءا من التكلفة ، ٤- تقديم الاستشارات لمن يطلبها واستخدام جزء من حصيلتها فى الإنفاق على التعليم ٥- تحصيل رسوم لتغطية جزء من نفقات التعليم، ٦- ترشيد الإنفاق على التعليم العالى، ٧ - عقد دورات تدريبية لخدمة المجتمع واستخدام جزء من حصيلتها فى الإنفاق على التعليم ، ٨ - جمع التبرعات من المجتمع المحلى. ، ٩- إعادة توزيع بنود الإنفاق على التعليم العالى بشكل أكثر كفاءة، ١٠ -فرض رسم ضريبى خاص بالتعليم العالى.

ويرى بعض العمداء أن إنشاء جامعات خاصة لن يحل مشاكل التمويل وذلك لوجود اعتراضات على المستوى العلمى لهذه الجامعات، ولأن التعليم الخاص لا يحقق العدالة بين الناس ولعدم قدرة التعليم الخاص على توفير التدريب العملى بدرجة كافية، ولأن التعليم الخاص ليست لديه القدرة على التدريب العملى، ولضعف المستوى العلمى و المستوى السلوكى لطلبة التعليم الخاص. ويرى العمداء أنه إذا لم تتوفر للطالب فرصة الالتحاق بالتعليم الحكومى المجانى فعليه أن يتجه إلى التعليم الحكومى بمصروفات إذا وجد ، وأخيرا إلى التعليم الخاص.

ولهذا نجد أن العمداء يجيبون بنعم بنسبة ٨٦٪ لتوفير الدولة لتعليم حكومى بمصروفات وبنسبة ١٨٪ فقط لتوفير تعليم عالى يقوم به القطاع الخاص. وهم يوافقون بشدة بنسبة ٢٢٪ لإعادة توزيع ميزانية التعليم الحكومى فى مصر بحيث يحصل التعليم ما قبل الجامعى على النصيب الأكبر ، ويعترض على ذلك ٣٢٪ فقط.

ويرتب العمداء دخول القطاع الخاص فى التعليم الجامعى كما يلى: تجهيز المؤسسات التعليمية - بناء المؤسسات التعليمية - ادارة المؤسسات التعليمية - بناء وتجهيز وإدارة المؤسسات

التعليمية - أخيرا إدارة العملية التعليمية.

وترى نسبة ٦١٪ منهم ضرورة تحمل الطالب الراسب لجزء من تكلفة تعليمه، ويرتبون أساليب مساعدة الطلبة ماديا من أكثرها لأقلها تفضيلا من وجهة نظرهم كما يلى: تقديم منحة لا ترد تتحملها المؤسسات الإنتاجية - قرض يسدده الطالب بعد التخرج والالتحاق بالعمل - تقديم منح تتحملها الجهات الأهلية - تقديم منح تتحملها صناديق الزكاة.

ويعتقد العمداء أنه يجب تحديد العدد المناسب للالتحاق بكل كلية ، وبضرورة زيادة قدرة الجامعات على استيعاب أعداد أكبر من الطلاب والسماح بمشاركة القطاع الخاص بقدر أكبر.وهم يوافقون بنسبة ٧٩٪ على وجوب زيادة المرونة فى إضافة أو إلغاء التخصصات التى تقدمها الجامعات تبعا لحاجات سوق العمل، ويرون ضرورة مضاعفة ميزانية التعليم العالى وزيادتها إلى ثلاثة أمثالها أو أربع أمثالها.

وأخيرا يرتب العمداء بعض الأمور المطلوبة لدعم التعليم العالى تبعا لأهميتها من أكثرها لأقلها أهمية كما يلى:دعم هيئة التدريس ماديا- التجهيزات- المبانى-المراجع- التوافق بين الإمكانات وعدد الطلاب- الأنشطة .

توصيات الدراسة:

ولقد أوصت الدراسة بما يأتى:

١- أن يكون تمويل الجامعات والكليات مبنيا على أسس موضوعية من حيث عدد الطلاب بكل كلية ، ونوعية الطلاب، وتكلفة المواد التى يدرسونها، وحاجة هذه المقررات للمعامل أو الورش أو غير ذلك ، وكم ونوعية البحوث التى تلتزم بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالى، وأن يكون ذلك بناء على دراسات لتسعير التكلفة .

٢- خلق دوافع المشاركة من جانب رجال الصناعة والإنتاج فى تمويل التعليم عن طريق اهتمام نظام التعليم العالى بالمشاكل التى يعانى منها المجتمع والاهتمام بالنواحى التطبيقية أكثر من النظرية .

٣- على وحدات الإنتاج - كأحد ثلاثة مصادر لتمويل التعليم - تقديم المنح والقروض والمساعدات المادية بأشكالها المختلفة للطلبة على أن تضع الضوابط الخاصة باسترداد هذه الأموال .

٤- على الجامعات والمعاهد العليا السعى نحو زيادة مواردها المادية من خلال تقديم البحوث

والاستشارات وتنظيم البرامج التدريبية والاستفادة من دعم قدامى الخريجين لجامعاتهم والحد من الهدر وتشجيع أثرياء المجتمع على الهبات والتبرعات لتمويل التعليم .

٥- ضرورة التوسع فى أساليب التعليم لتشمل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

٦- العمل على تجزىء الجامعات الكبيرة إلى جامعات أصغر بحيث يصل عدد الجامعات فى مصر إلى ٣٠ جامعة على أقل تقدير.

٧- دعم أعضاء هيئة التدريس ماديا وأدبيا وعلميا وفتح المجال أمامهم لتبادل الخبرات والمعلومات والزيارات وحضور المؤتمرات العلمية وتبادل الخبرات مع زملائهم من الجامعات الأجنبية.

٨- إدخال نظام القروض لمساعدة طلبة التعليم الجامعى على إكمال دراستهم على أن تسترد هذه القروض فيما بعد تخرج الطالب وحصوله على عمل حيث يقوم بسداد هذه القروض.